

Distr.
GENERAL

A/52/113
E/1997/18
4 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي	الجمعية العامة
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧	الدورة الثانية والخمسون
البندان ٥ و ٧ من جدول الأعمال المؤقت**	البنود ٤٦، و ٩٩ (و)، ١٠٠ (ز) و ١٠٨ من القائمة الأولى*
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والقمم الدولية الرئيسية للأمم المتحدة	التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: عقد
تقارير واستنتاجات ووصيات الهيئات الفرعية	الأمم المتحدة الأولى للقضاء على الفقر
	البيئة والتنمية المستدامة: عقد دورة استثنائية
	لفرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ
	جدول أعمال القرن ٢١
	تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى الوثائق التالية التي صدرت عن مؤتمر القمة المعنى بالآئتمانات الصغيرة المعقود في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧: (١) إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة المعنى بالآئتمانات الصغيرة (المرفق الأول)، و (٢) بيان مؤتمر القمة (المرفق الثاني)، و (٣) نص الرسالة الموجهة إلى مؤتمر القمة المعنى بالآئتمانات الصغيرة من رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين (المرفق الثالث).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرافقاتها، مع الرسالة الموجهة من الأمين العام التي قدمت في مؤتمر القمة (المرفق الرابع) بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٤٦ و ٩٩ (و) و ١٠٨ من القائمة الأولى لبنيود الدورة الثانية والخمسين، ومن وثائق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧ في إطار البندان ٥ و ٧ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) أنوار الكريم شودري
الممثل الدائم

.A/52/50 *
.E/1997/100 **

.../..

020597 010597 97-09281

* 9709281 *

المرفق الأول

الإعلان وخطة العمل الصادران عن مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة، المعقد في واشنطن العاصمة، في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤	-	الدبياجة	أولا
٥	-	العثور على الأمل في خضم الفقر	ثانيا
٥	نورجهاي	
٦	نجيرية	
٦	ماري	
٧	جودي	
٨	-	إعلان	ثالثا
٨	-	الفقر والكافح من أجل التغلب عليه	ألف
١٠	-	المعونة الأجنبية، وبرامج الرعاية العامة، وأفقر الناس	١
١٢	-	الجهد الذي يبذله أفقرا الناس لمساعدة أنفسهم	٢
١٢	-	اختفاء الفقراء من السوق المالي النظامي	٣
١٤	-	الائتمانات الصغيرة: تمكين الفقراء من وضع نهاية لفقرهم	باء
١٦	-	الحجج المؤيدة للائتمانات الصغيرة	١
٢١	-	سمات البرامج الناجحة للائتمانات الصغيرة الموجهة لأفقر الناس	٢
٢٤	-	ما وراء الائتمانات الصغيرة: خدمات مالية وتجاربة أخرى	٣
٢٦	-	الدعوة إلى العمل	جيم
٢٨	-	خطة العمل	رابعا
٢٨	-	الافتتاحية المالية للحركة	ألف
٢٨	-	أنواع ما يلزم من تمويل	١

المحتويات (قابع)

الصفحة

٣٠	- دعم البرامج في البلدان النامية من قبل الوكالات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية وأسرة مؤسسات الأمم المتحدة
٣٢	- الائتمانات الصغيرة والأسواق المالية التجارية
٣٥	- باء - بناء القدرات المؤسسية في العالم النامي
٣٦	- ١ - داعية التغيير الاجتماعي ورئيس المؤسسة
٣٧	- ٢ - التوسيع المثير في عدد القادة والموظفين
٣٨	- ٣ - تنظيم التدريب
٣٩	- ٤ - مواد التدريب
٤٠	- ٥ - تكلفة التدريب
٤١	- جيم - بناء القدرات المؤسسية في البلدان الصناعية
٤٢	- ١ - التطوير والابتكار المنهجيان
٤٢	- ٢ - تحسين الأداء ووضع مقاييسه
٤٢	- ٣ - بناء القدرات التنظيمية
٤٣	- ٤ - تعبئة الموارد المالية الإضافية
٤٤	- ٥ - إصلاح الأنظمة
٤٥	- دال - تحقيق هدف مؤتمر القمة
٤٥	- ١ - خطة العمل المؤسسية
٤٦	- ٢ - مجالس مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة
٥٥	- ٣ - دور الأمانة العامة واللجنة المعنية بالحملة
٥٧	- خامسا - تذليل : حساب الأموال اللازمة لتحقيق هدف مؤتمر القمة
٥٨	- سادسا - إعلان دعم لمؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة
٦٠	- سابعا - الحواشى

أولاً - الدبياجة

الغرض الذي ننشده كجمعية هو بدء حركة عالمية تهدف إلى الوصول بحلول عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٠ مليون أسرة من أفقر أسر العالم، وبخاصة النساء في هذه الأسر، لمدّها باائتمانات تساعدّها على مزاولة الأعمال الفردية وبالخدمات المالية والتجارية الأخرى.

ومؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة^(١) ما هو إلا جزء واحد من جهد أكبر كثيراً يستهدف القضاء على الفقر. ولكي تنجح الحركة الشاملة الرامية إلى القضاء على الفقر لا بد من تنفيذ مجموعة واسعة التنوع من الاستراتيجيات. وبناءً مؤسسات قادرة على تقديم خدمات تمويلية صغيرة، وبخاصة الائتمانات، لـ ١٠٠ مليون أسرة من أفقر أسر العالم، وخصوصاً للنساء في هذه الأسر، لبناء قدرات تلك الأسر على مزاولة الأعمال الفردية وعلى الأدخار، ليس سوى إحدى هذه الاستراتيجيات.

وإننا نختار التركيز على هذا المجال لأن التجربة أثبتت أن أفقر الناس، وبخاصة النساء، هم الأكثر عرضة لأن يغفل عنهم أي برنامج للقضاء على الفقر. والتمييز بين الجنسين يزيد من صعوبة وصول المرأة إلى الخدمات المالية في كثير من الحالات، على الرغم من أن المرأة أثبتت أنها على مهارة كبيرة فيما يتعلق بالأدخار، وربة مشاريع خلاقة إلى حد بعيد، وتسلك مسلكاً متsonقاً في كفالة توجيه الإيرادات مباشرة إلى الوفاء باحتياجات الأسرة.

وقد اعتمدت لجنة تنظيم مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة تعريفني "الفقراء" و "أفقر الناس" اللذين حددهما الفريق الاستشاري المعنى بالسياسات التابع للفريق الاستشاري لمساعدة أفراد الناس^(٢). ويعرف الفريق الاستشاري المعنى بالسياسات الفقراء بأنهم الذين يعيشون دون خط الفقر الذي يحدده كل بلد، ويعرف أفراد الناس بأنهم المشمولون في الخمسين في المائة الدنيا من تلك الفئة.

ولتحقيق هدف مؤتمر القمة في الدول النامية في العالم، ينصب اهتمامنا على الوصول إلى أفراد السكان حسب التعريف الوارد أعلاه. أما في البلدان الصناعية، فيجب أن نركّز اهتمامنا على البرامج التي تستهدف في المقام الأول خدمة الأسر التي كانت تعيش دون خط الفقر المحدد في ذلك البلد عندما أخذت أول قرض لها.

ومؤتمر القمة يستلهم في عمله القمم والمؤتمرات العالمية المعقدة في هذا العقد، التي اجتمعت فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية للتحدي لأشد المسائل إلحاحاً، من بين ما يواجه الأسرة الإنسانية. ومؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة يعتقد الرؤية التي تتطلع إلى تحقيق عالم عادل ومستدام على نحو ما أعرب عنه في وثائق مؤتمر قمة الأرض، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر القاهرة للسكان، ومؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر المرأة المعقد في بيجين.

وتقديم الائتمانات الصغيرة، باستخدامه منهجيات تعزز الشعور بالمسؤولية، والاعتزاز بالذات، والاكتفاء الذاتي ماليا، وثبتت قدرة المجتمعات المحلية على حل المشاكل الخاصة بها، إنما يعد أداة هامة لإحراز تقدم اجتماعي واقتصادي مستدام، واستراتيجية أساسية لتحقيق عديد من الأهداف المتفق عليها في اللقاءات العالمية الرئيسية التي شهدتها هذا العقد.

ومؤتمر القمة العالمي بالائتمانات الصغيرة يعترف بكل الحركة العاملة على القضاء على الفقر وخلق مستقبل مستدام. وإننا ندعو كل الملتزمين بهدف شمول ١٠٠ مليون أسرة من أفراد أسر العالم وبخاصة النساء في هذه الأسر، بائتمانات تساعدها على مزاولة الأعمال الفردية، وبالخدمات المالية التجارية الأخرى، إلى أن يتحدون تحت راية هذه الخطوة الهامة في مجال العمل على القضاء على الفقر.

ثانيا - العثور على الأمل في خضم الفقر

الشخص التي تروى عن الذين يحصلون على ائتمانات صغيرة وينشطون بها في مجال المشاريع قصص تفيض بالشجاعة وبالكرامة الإنسانية وبالأمل في النجاح الاقتصادي. وهي تثبت ذلك العمق الهائل للروح الإنسانية وإمكانية الانتصار على قساوات الفقر، وهو نصر يحققه لأنفسهم الذين يعيشون في فقر شديد عندما تيسر لهم فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية.

نورجهان

نورجهان هي إحدى المقترضات من "مصرف غرامين" في بنغلاديش. واسمها يعني "نور العالم" وقد تركها والداها وهي في الشهر الثالث من العمر، وتولت جارة لها تربيتها. وتزوجت نورجهان وهي في الثانية عشرة من العمر، ولم يلبث زوجها أن تركها بعد عام واحد وهي حامل في شهرها الثالث. وهنا عادت إلى الأسرة التي أنشأتها، تطهي لهم الطعام بينما تربى ولدها.

ولم يحدث لنورجهان، قبل استعانتها بالمصرف، أن اكتسبت في السنة أكثر من ٣٧,٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، ولم تكن تملك أي أرض. وبحلول عام ١٩٩٥، أي بعد مضي ٥ سنوات عليها كمقترضة، أصبح دخلها السنوي ٢٥٠ دولاراً (أعلى من المتوسط الوطني بقليل)، وأصبحت تملك عنتزتين، وبقرة حبل، وعشرين دجاجات، وثلثي فدان من الأرض. وتكلفة الأرض تبلغ ١٠٠٠ دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف متوسط الدخل السنوي. وهي تستخدم عاملتين، على أساس موسمي، لمساعدةها في زراعة محصولها من الأرز. ولد نورجهان هو الآن في الصف الدراسي الثامن، في بلد لا يصل فيه من الأطفال إلى الصف الدراسي الخامس سوى ٦٤ في المائة.

نجيرة

نجيرة لاجئة بوسنية من قرية صغيرة بالقرب من سربرينيتشا. وكمعظم النساء من هذه المنطقة، فقدت نجيرة زوجها ومنزلها. وكانت تعيش ولديها في مركز للاجئين بالقرب من توزلا معتمدين على المعونة الإنسانية. ولم يكن لديها ما تفعله سوى أن تفك في الماضي وتبكي. وفي إطار المشروع التجاري للمبادرات المحلية الذي بدأه البنك الدولي، اقترحت منظمة بوسنية غير حكومية تقديم قروض صغيرة للقيام بأنشطة مدرة للدخل. وقد ترددت نجيرة لبعض الوقت. فلم يحدث من قبل أن تصرفت بأي أموال؛ إذ كانت تلك مسؤولية زوجها. وأخيراً قررت أن تفترض ٥٠٠ مارك ألماني (٣٣٠ دولاراً من الولايات المتحدة) لشراء عزبة. وكانت تعرف كيف تربي الماشية وتستطيع بعدها. ومنذ ذلك الحين وهي ولداتها يشعرون بشيء من الأمل في أن الحياة يمكن أن تبدأ من جديد.

ماري

تعيش ماري أكوث في بلدة أهيرو في منطقة من أفق المدن الريفية في غربي كينيا. وتبلغ ماري ٣٨ سنة من العمر، وهي المسؤولة عن أولادها الخمسة الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ٢٢ سنة وحفيدها الوحيدة. وقد أصبحت ماري معدمة في عام ١٩٧٩ عندما هجرها زوجها ورفضت أسرتها أن تساعدها. واضطررت ماري إلى الانتقال هي وأولادها إلى بلدة أهيرو وإلى التكسب بأشد الوسائل إهانة للنفس لدفع إيجار سكنها وشراء الغذاء. لقد كانت حياتها كفاحاً مستمراً.

وفي عام ١٩٩٢، التحقت ماري بالتدريب في مشروع "أفريقيا الآن" كجزء من برنامج فريق نساء نياندو، وتلقت بعد عام واحد قرضاً بمبلغ ٢٠٠ شلن كيني (٤ دولارات الولايات المتحدة) من مشروع "أفريقيا الآن". وبدأت تحترف بيع خبز الشباتي والشاي على قارعة الطريق. وفي فترة وجيزة، بدأت ماري تكسب ٤ شلن كينيا في اليوم. وبعد ستة أشهر، أضافت الأرز والفول إلى قائمة مبيعاتها، فزاد بذلك عدد زبائنها زيادة كبيرة. ثم أصبح بمقدورها أن تطلب بقعة أرض من مجلس المنطقة المحلي وقامت ببناء كشك مؤقت. واستأجرت أيضاً شاباً ليساعدها في تصريف أعمالها المتزايدة، وبحلول عام ١٩٩٥ استطاعت أن تستأجر شخصين آخرين.

وتحقق ماري حالياً يومياً قدره ٨ دولارات الولايات المتحدة (ضعف مبلغ قرضها الأصلي). وهي تستخدم هذه النقود في دفع إيجار مسكنها، وتوفير الغذاء الجيد لأسرتها، ودفع الرسوم الدراسية لطفليها اللذين لا يزالان في سن الدراسة. وهي تستأجر حالياً ثلاثة أشخاص، وتزمع المضي في توسيع نطاق تجارتها. وتقول ماري إنها لم تعد تشعر بضائقة مالية ولا تشعر بالعزلة أو العجز كما كانت تشعر في السابق. وتقول إنها تتطلع الآن إلى مستقبل لها ولأولادها لم تكن تحلم بإمكانية تحقيقه أبداً. وتقول إنها قد استعادت كرامتها.

جودي

طلت جودي تكافح سنوات طويلة لتربي أطفالها معتمدة في معيشتها على المساعدة الحكومية في شيكاغو، بإيلينوي. وهي امرأة تتلذع بكرامة هادئة وعانت من الحزن الكبير، بما في ذلك موت أحد أطفالها، وقد كانت تواقة إلى بناء حياة أفضل لها ولأطفالها. ولتعزيز المستحقات الضئيلة التي كانت تتلقاها، بدأت ببيع الأحذية من منزل إلى منزل. ولكن على الرغم من طموحها وقدرتها الطبيعية على البيع، ظلت جودي تعتمد على الإعانة الاجتماعية وعلى ما يوفره برنامج التأمين الصحي "Medicaid" من حماية لها ولأطفالها. ولم تكن وظيفة البيع بأجر لا يحاوز الحد الأدنى ودون أي مستحقات صحية هو ما تتطلع إليه بالنسبة للمستقبل، ومع ذلك، فقد كانت تريد أن تعمل.

وقد أحالها الأخصائي الاجتماعي المعنى بحالتها إلى مشروع "مزاولة المرأة للأعمال الفردية". وهذا المشروع، الذي أنشأ لغرض زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي للنساء ذوات الدخل المنخفض أو المتوسط في شيكاغو اللائي يرغبن في مزاولة الأعمال الفردية لحسابهن هو إحدى المنظمات العديدة التي تساعد النساء على إيجاد عمل لأنفسهن في بعض من أفق المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة. وقد بلغ أول قرض أخذته جودي ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبعد سنتين ونصف من العمل على تأمين مجموعة دائمة من الزبائن، والاستعاة بصورة تدريجية بقروض أكبر حجما، فتحت جودي محلها الخاص بها لبيع الأحذية.

والاليوم، تقوم جودي بتصريف شؤون نشاطها التجاري للبيع بالتجزئة. وولدها الأصغر الذي صحبها مرارا إلى المقابلات الخاصة بالحصول على القروض، على إمام بكل صفيرة وكبيرة تقريبا من النشاط الذي تحصل عليه، في مجال البيع بالتجزئة. وينوي أن يصبح هو نفسه رجل أعمال يوما ما.

لقد حان الوقت للاعتراف بأن الائتمانات الصغيرة أداة قوية في الكفاح من أجل القضاء على الفقر والتبغية الاقتصادية.

لقد اجتمعنا لبدء حركة عالمية تهدف إلى شمول ١٠٠ مليون أسرة من أفق الأسر في العالم، وبخاصة النساء في تلك الأسر، بائتمانات تساعدها على مزاولة الأعمال الفردية، وبالخدمات المالية والتجارية الأخرى، بحلول عام ٢٠٠٥.

ثالثا - إعلان

ألف - الفقر والكناح من أجل التغلب عليه

"بالرغم من كل فتوحاتنا التكنولوجية، ما زلنا نعيش في عالم يجوع فيه خمس سكان البلدان النامية كل ليلة. ولا يحصل فيه الرُّبع حتى على ضرورة من الضرورات الأساسية كمياه الشرب المأمونة، ويعيش الثالث في حالة فقر مدقع - على هامش للوجود الإنساني تعجز الكلمات حتى عن وصفه.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

إن الاقتصاد العالمي يمكن تلخيصه في تناقض صارخ واحد: التفاوت المتزايد بين الأغنياء والفقراة. فمن ناحية، ينعم الأغنياء في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بأساليب من الحياة تتسم بمجموعة حافلة من وسائل الراحة والامتيازات المستهلكة للطاقة والموارد. ومن ناحية أخرى، يعيش أفراد سكان العالم في حرمان شديد، يتسم بسوء التغذية، والضعف أمام الأمراض المعدية، ونقص التعليم اللازم لتعزيز فرص الترقى، والافتقار إلى المأوى، وانعدام سبل الوصول إلى الموارد التي من شأنها تمكينهم من شق طريقهم للخروج من دائرة الفقر. ورغم ما يطرأ من زيادات مستمرة في مستوى المعيشة العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، تفيد منظمة الصحة العالمية بأن ما يزيد على الـ ٦ مليارات نسمة، أو خمس سكان العالم، كانوا يعيشون في فقر مدقع عام ١٩٩٥، وأن هذا الفقر يمثل الآن السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى الوفاة.

إن الفقر المدقع هو حالة اقتصادية لا يكفي فيها دخل الأسرة المعيشية لتوفير أدنى مستوى مطلوب من التغذية الالزمة للنمو والبقاء على الأجل الطويل. ويعاني الفقراة، ولا سيما الأطفال منهم، من سوء التغذية بصورة مزمنة. وهم يقعون فريسة سهلة لأمراض لا تفتكر عادة بمعظم الناس. ففي كل يوم يموت ٣٥٠٠٠ طفل قبل أن يروا عامهم الخامس نتيجة لسوء التغذية المزمن والأمراض المتصلة بالجوع. ولو تم القضاء على الفقر، لأنقذت حياة نحو ثلاثة عشر مليون طفل كل عام.

ويعيش غالبية الفقراة في البلدان النامية. فالهند والصين معاً يوجد فيها نحو ثلث أفراد عشرين في المائة من سكان العالم. غير أن الفقر والجوع موجودان كذلك داخل حدود أكثر الأمم ثراء. وفي حين ساعدت برامج الحفاظ على الدخل في التخفيف من وطأة بعض أشكال الفقر في الأمم الثرية، فإنها لم تفعل الكثير من أجل تغيير النتائج الاجتماعية والنفسية للإحساس بالعجز والتبعية الذي يجعل وهن الفقر في لندن أو المناطق الريفية من ألاباما لا يختلف كثيراً عنه في الخرطوم أو مانيلا.

الشجاعة والخلاص في مواجهة الفقر (السلفادور، ١٩٩٢)

فرانسيسكا روخاس تيتمت في سن التاسعة وعاشت وحدها في خندق بجانب الطريق حتى عثرت عليها امرأة اصطحبتها معها إلى المنزل وجعلتها تعمل بالغسل والكلي. وفرت فرانسيسكا عندما بلغت السابعة عشرة من عمرها وأنجبت أول طفل لها وهي في الثامنة عشرة من عمرها. وذكرت فرانسيسكا، وكانت من المقترضين من برنامج مصرفي قروي تابع للمؤسسة الدولية للمساعدة المجتمعية في السلفادور

"ذهبت إلى أول اجتماع أحضره في المصرف، والخوف ينلاني [من ألا أستطيع الحصول على قرض ورده]. بيد أن الموظف الميداني هناك كان يعتقد أنني قادرة على ذلك، وكنت يائسة إلى حد الإقدام على تجربة الأمر".

واشتريت فرانسيسكا بأول قرض لها [عام ١٩٩١] بعض التوابل والمكرونة والقطع الخزفية الصغيرة باعتها على صينية في السوق. وبعد حصولها على ثلاثة قروض قيمة كل منها ٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، كانت قد دخرت ٤٥ دولاراً. واستطردت فرانسيسكا تقول "لم أدخل قط من قبل". واختتمت كلامها قائلة كنت أكسب في الأسبوع ١٧,٥٠ دولاراً، أما الآن فأكسب ما بين ٣٥ و ٥٣ دولاراً كل أسبوع. وبوسعني الآن أن أنفق ما يقرب من ضعف ما كنت أنفقه على الطعام، وأن أسكن في منزل أفضل بكثير، وأن اشتري الأدوية وأدخل النقود. وأشعر الآن بقدر أكبر من الأمان. وأنام الليل وأنا هادئة إذ لاأشعر بالقلق الشديد بشأن رد أموال أحد المقرضين. ولست مضطورة لامتهان نفسي لأحد. وأتمتع بالثقة بالنفس. فعندما يكون المرء فقيراً كما كنت من قبل، يتملكه الإحساس بالخزي الشديد. فحتى عندما كنت طفلة، لم يكن الناس ينظرون إليّ. ويخيل إليّ أنهم كانوا يخافون أن أطلب منهم شيئاً. ولم يكن لدي قط أي أصدقاء. والآن أجيء إلى اجتماعنا المصرفي كل أسبوع. وهم سعداء لرؤيتي. ولدي الآن أصدقاء. وهذا هو أهم شيء".

والفقر، سواء في البلدان النامية أو الصناعية، له بصفة غالبة وجه امرأة. ويقول صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إن المرأة لا تكسب إلا ١٠٪ في المائة فقط من الدخل في العالم، ويقل ما تمتلكه عن ١٠٪ في المائة من الممتلكات في العالم. وتزيد نسبة النساء على ٦٠٪ في المائة من البالغين الذين ليست لديهم إمكانية الحصول على التعليم الأساسي، والذين يصل عددهم إلى أكثر من بليون نسمة. وهناك ما يربو على ٩٠٠ مليون امرأة من بين الـ ١,٣ بليون شخص ممن يعيشون في فقر مدقع اليوم - أي أولئك الذين يعيشون على ما يقل عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم. وعلاوة على ذلك، فإن الفقر بين النساء يتمخض بصفة عامة عن ارتفاع في معدلات المواليد، ونقص نمو أطفالهن البدني والاجتماعي. وبالتالي، يسلب سوء التغذية والأمراض المعدية ونقص التعليم مئات الملايين الفرصة لتحقيق إمكاناتهم البشرية - وحرم العالم من الإسهامات الاجتماعية والاقتصادية العريضة التي يمكن أن يقدمونها كبشر أحيا.

١ - المعونة الأجنبية، وبرامج الرعاية العامة، وأفقر الناس

جرت داخل الوكالات المانحة في السنوات الأخيرة إعادة التفكير بشكل جاد في سياسة المعونة وممارستها. ومن أهم التغيرات التي طرأت على منظور المعونة التقييم القائل بأن برامج المعونة لا تصل في كثير من الأحيان إلى أفقر عشرين في المائة من الناس في العالم.

"لا يوجه مباشرة إلى قلبية هذه الحاجات الإنسانية الأبلغ وضوها سوى ما يقل عن ١٠٪ في المائة من جميع أشكال المعونة الدولية المخصصة للتنمية ... وحيث أن مجموع المعونة الثنائية المقدمة من الأمم الصناعية الغربية يناهز ٤٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويًا، فإن هذا يعني أن المبلغ المقدم للتغذية، والرعاية الصحية الأولية، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم الأولى، وتنظيم الأسرة يصل إلى نحو ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وهذا أقل من نصف ما تنفقه الأمم المقدمة للمعونة على الأحذية الرياضية كل عام."

اليونيسيف، حالة أطفال العالم، ١٩٩٣

وبذل الآن جهود مخلصة من أجل استهداف أفقر الناس بالمساعدة، وتوجيه الموارد من خلال المنظمات غير الحكومية. وقد فشلت في حالات كثيرة برامج المساعدة العامة للفقراء في الأمم الغنية لأنها لا توفر السبل للخروج من دائرة التبعية. فبدلاً من التركيز على إيجاد الظروف المواتية للعملة، توفر هذه البرامج ما يغطي أدنى قدر من البقاء البدني وتعاقب على المبادرة. والحواجز التنظيمية وعدم توافر رأس

المال والقروض للبدء في الاستثمار كثيراً ما تقف عائقاً في طريق خيارات مزاولة الأعمال الفردية. وفي السنوات الأخيرة، بدأت وكالات الرعاية العامة، بناءً على طلب المنظمات غير الحكومية في أحيان كثيرة، في السماح بالدخول في تجارب وفي مشاريع نموذجية، وإلغاء القيود المفروضة على الأصول والدخول بالنسبة لبعض أصحاب المشاريع من ذوي الدخول المنخفضة والسماح لهم بالمشاركة في برامج الائتمانات الصغيرة.

وثمة وعي مت坦م بأن شديدي الفقر لديهم الاستعداد والرغبة في انتشال أنفسهم من الفقر، إذا ما وفرت لهم سبل الوصول إلى المدخلات الاقتصادية الأساسية في بيئة تمكينية. وقد أدى هذا التبصر إلى تزايد الدعم لبرامج الائتمانات الصغيرة التي تخدم أدق الناس في الأحياء الحضرية والمناطق الريفية.

"ستستمر مبادرة المشاريع الفردية الصغيرة في الاهتمام اهتماماً خاصاً بأصحاب المشاريع شديدي الفقر، ولا سيما النساء، ومن قد تكون هناك صعوبة أكبر في الوصول إليهم، وإن كانوا يعتمدون في بقائهم على المشاريع الفردية الصغيرة".

ميثاق مبادرة المشاريع الفردية الصغيرة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

"بينما يمثل القضاء على الفقر الموضوع الذي يتتكامل من خلاله كل ما نفعله، فإننا نؤمن أن الائتمان الريفي هو أهم سلاح منفرد لقهقر الفقر".

فوزي السلطان، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
بمناسبة بدء عمل الفريق الاستشاري لمساعدة أدق الناس،
عام ١٩٩٥

"أشاركم الحماس العميق إزاء ما يمكن أن تمثله هذه الأداة الممتازة (الائتمانات الصغيرة) في مستقبل القضاء على الفقر".

جيمس غوستاف سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

"لقد نقلت برامج الائتمانات الصغيرة حيوية الاقتصاد السوقي إلى أفق القرى وأفقر الناس في العالم. لقد أتاحت اتباع هذا النهج التجاري في التخفيف من وطأة الفقر للملايين من الأفراد القدرة على أن يشقولوا طريقهم للخروج من دائرة الفقر مع الاحتفاظ بكرامتهم".

جيمس د. ولفسون، رئيس البنك الدولي، ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦

٢ - الجهد الذي يبذله أفق الناس لمساعدة أنفسهم

إن ما يجب التسليم بأنه حجر الزاوية في أي استراتيجية لمكافحة الفقر هو رغبة الناس الطاغية في تحسين حالتهم وفي إحراز النجاح، من أجل أنفسهم، ولا سيما من أجل أطفالهم، وقدرتهم الفطرية على ذلك. إن غالبية الفقراء الذين يعجزون عن العثور على عمل بأجر يكافحون الفقر بالاحتيال على كسب العيش بأية وسيلة في متناولهم. فالمرأة التي تتبع البرتقال في شوارع لاباز، أو الرجل الذي يطرق الخردة في بومباي ليصنع منها الأواني لهما مثلان على الكيفية التي يتمنى بها للملايين والملايين البقاء وإيجاد العمل والدخل لأنفسهم ولأسرهم حيث تمنع الوظائف. وتضم صفوف المستغلين بالأعمال الفردية ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من القوة العاملة في كثير من البلدان النامية.

٣ - اختفاء الفقراء من السوق المالي النظامي

يهمل القطاع المالي النظامي في أغلب الأحوال مسامعي أشد الناس فقرا لمساعدة أنفسهم من خلال مزاولة الأعمال الفردية. ولا ينظر إلى الفقراء على أنهم يشكلون سوقاً مربحاً للائتمان إذ جرى الحال على عدم الاعتراف بأن أشد الناس فقراً جديرون بالائتمان أو قادرون على الإدخار، ولأن تكلفة تقديم قرض كبير قدره ١٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لا تكاد تختلف، باستخدام الأساليب المصرفية التجارية التقليدية، عن تكلفة قرض بمبلغ ١٠٠ دولار. ومن هنا، يضطر أشد الناس فقراً إلى اللجوء للمقرضين التقليديين - الذين قد يفرضون معدلات فائدة تصل في ارتفاعها إلى ١٠ في المائة في

اليوم، وبدفع هذه المعدلات الباهظة يبقى الفقراء على فقرهم - ويورثون هذا العبء، ومعه الدين في أحيان كثيرة، للأجيال التالية.

وعند التركيز على البليون نسمة الذين يشكلون الـ ٢٠ في المائة الأشد فقراً بين السكان، يجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنهم لا يساهمون بأكثر من ١,٤ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي في العالم ويحصلون على ما لا يتعدي ٢,٠ في المائة من القروض التجارية (انظر الشكل).

ورغم أن عمل المرأة يسهم إسهاماً حاسماً في اقتصادات البلدان النامية، فإن سبل وصول المرأة إلى الموارد الرئيسية محدودة للغاية. ففي البلدان الأفريقية، على سبيل المثال، تساهم المرأة بأكثر من ٦٠ في المائة من القوة العاملة الزراعية، وتسمى بما يصل إلى ٨٠ في المائة من مجموع الإنتاج الغذائي، إلا أنها تتلقى أقل من ١٠ في المائة من الائتمان المقدم لصغار المزارعين^(٣).

وفي البلدان الصناعية، لا يزال الائتمان وغيره من خدمات الدعم لأنشطة الأعمال الفردية شحيحاً، كما أن الأموال التي يمكن أن تدعم المؤسسات التي تفرض أشد الناس فقراً أكثر شحراً. ومع ذلك، فإن الأعمال التجارية الصغيرة تشكل اقتصاداً حيوياً قادراً على البقاء لا يلحظه إلى حد كبير واضعو السياسات والقطاع الخاص فالأعمال التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة مثلاً وفيرة العدد وتشكل "اقتصاداً خفياً" لا يحفل به أحد إلى حد بعيد في المناقشات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. بيد أن البحوث التي أجريت مؤخراً تظهر أن الأعمال التجارية الصغيرة التي يعمل بها من واحد إلى أربعة موظفين أوجدت ٤٣ في المائة من صافي الوظائف الجديدة المستحدثة منذ عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤^(٤). وفي حين أن أصحاب المشاريع الفردية الصغيرة في الولايات المتحدة ليسوا جميعاً من الفقراء، فإن الكثيرين منهم كذلك. وفي فرنسا، يقل عدد الموظفين في ٩٢ في المائة من المشاريع القائمة البالغ عددها ٢,٣ مليون مشروع عن عشرة موظفين، ولا يعمل في ٥٠ في المائة منها سوى صاحب العمل. وفي عام ١٩٩٤، أنشأ العاطلون نحو ٤٠ في المائة من المشاريع في فرنسا.

ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انعكس في الثمانينيات الاتجاه إلى تناقص الأعمال الفردية الذي ساد في البلدان الصناعية أمداً طويلاً. وفي الوقت الحالي، تزايد الأعمال الفردية بمعدل أسرع من معدل مجموع العمالة.

وتتدحر حالات الفقر، وخاصة النساء الفقيرات، تدحرها سريعاً في البلدان الاشتراكية والشيوعية السابقة التي يجري فيها التحول إلى القطاع الخاص (وكثيراً ما يشار إليها بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية). وتتعرض المرأة للتمييز وتؤخذ دونها بشكل متزايد أبواب العمل السياسي والقنوات الرسمية لملكية الأعمال التجارية على حد سواء. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لا تفرض المصادر

الأفراد بصفتهم الشخصية، ناهيك عن الفقراء. ويشكل هذا عقبة كفؤودا في طريق الأفراد الذين ليس أمامهم من خيار للعمل سوى مزاولة الأعمال الفردية.

وللأعمال الفردية أهمية خاصة في البلدان التي تخطت الاشتراكية باعتبارها طريقة لتحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص. فالبطالة الواسعة النطاق، والعملة الناقصة، وتناقص ميزانيات الدول تعني أن أعدادا هائلة من المواطنين لا يعملون، ولا يتلقون أجرا من أرباب عملهم الحكوميين السابقين، وتعوزهم القدرة على الوصول إلى الائتمان للبدء في عمل تجاري. ورغم أهمية إعطاء الفرصة للفقراء والعاطلين كي يشاركوا في هذه الاقتصادات التي انفتحت حديثا من خلال البدء في مشاريع فردية صغيرة، فإن الحاجز أمام ذلك كبيرة: فالقيود التنظيمية ومعدلات الفائدة الباهضة والسياسات الضريبية والإقراضية المحبطة والبطء في سرعة التداول كلها من العوامل التي لا بد أن تتصدى لها البرامج الجديدة للائتمانات الصغيرة.

باء - الائتمانات الصغيرة: تمكين الفقراء من وضع نهاية لفقرهم

تقدّم برامج الائتمانات الصغيرة قروضا صغيرة للفقراء من أجل إقامة مشاريع لمزاولة الأعمال الفردية تدر دخلا، وتتيح لهم العناية بأنفسهم وبأسرهم. وتتوفر برامج الائتمانات الصغيرة لعملائها في معظم الأحوال مزيجا من الخدمات والموارد، فضلا عن الائتمان من أجل مزاولة الأعمال الفردية. وتشمل هذه الخدمات والموارد في أحيان كثيرة التسهيلات الادخارية، والتدريب، والعمل في شبكات، والدعم المقدم من الأقران. والائتمانات الصغيرة أداة قوية لمكافحة الفقر ظهرت أهميتها للناس في قارات ست وفي كل بلد تقريبا. ويقدر عدد من تصلهم برامج الائتمانات الصغيرة الآن بنحو ثمانية ملايين من ضحايا الفقر الشديد في البلدان النامية.

"في عام ١٩٧٥، عندما لم يكن المصرف يقبل بتحمل الكثير من المجازفات، جاءت بائعة خضراء تحت ضغط اقتصادي دفعها إلى اليأس المطلق. وكان زوجها عامل نسيج عاطلاً عن العمل. وكان يحوب الشوارع فيملاً معدته بطريقه ما، ولكن الحالة كانت شديدة الصعوبة عليها وعلى أطفالها. وقرر المصرف أن يمنحها قرضاً قيمته ٥٠ روبيه (١.٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وذهب معها أحد الأشخاص لتشتري أنواعاً من الخضراء مثل الكزبرة، والنعناع، والزنجبيل، والثوم، والقلفل. وتولت في ذلك اليوم رابطة المشغلات بالأعمال الفردية رعاية أطفالها الذين كانوا يعانون من المرض والجوع، وحققت المرأة في ذلك اليوم ربحاً قدره ٦ روبيات من بيع الخضراء، وفي تلك الليلة عادت معها بطعم إلى المنزل. وواصلت بناء عملها التجاري يوماً بعد يوم، وفي الأسبوع التالي قامت برد مبلغ ٥١ روبيه. ولم يكن في ذلك الأمر مجازفة تذكر بالنسبة للمصرف، ولكنه كان مسألة حياة أو موت بمعنى الكلمة بالنسبة لتلك المرأة. وبعد ذلك، بدأنا في منح تلك القروض البالغة ٥٠ روبيه إلى الكثير من النساء".

إلا بهات، الأمين العام، رابطة المشغلات بالأعمال الفردية، الهند

وعمر حركة المشاريع الفردية الصغيرة أقل في البلدان الصناعية، إلا أنها قد نمت نمواً ملحوظاً خلال العقد الماضي. فعلى سبيل المثال، لم يكن في الولايات المتحدة منذ عشر سنوات سوى ما يقل عن عشرة برامج؛ أما اليوم فهناك نحو ٣٠٠ برنامج قاموا بتمكين عشرات الآلاف من الأشخاص من بدء مشاريعهم التجارية وتشغيلها. وفرنسا هي البلد الوحيد في أوروبا الذي بدأ برنامجاً واسع النطاق للائتمانات الصغيرة؛ فقد أنشئت رابطة الحق في المبادرة الاقتصادية عام ١٩٨٩. ويجري الآن في ألمانيا وبليجيكا والمملكة المتحدة تصميم برامج مماثلة. وفي بلدان أوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة ما بعد الاشتراكية، تم إنشاء بعض من هذه البرامج، من بينها مشروع صناديق الائتمان التروي في ألبانيا، وصندوق المشاريع الفردية الصغيرة (Mikrofund) في بولندا. وقد قام برامج منتشرة في أنحاء العالم الصناعي بتوفير مجموعة مخصصة من القروض والتدريب والمساعدة الفنية التي تمكن أصحاب المشاريع الفردية الصغيرة من مزاولة عمل تجاري في إطار هذه الاقتصادات الشديدة التنظيم والتعقيد.

١ - الحجج المؤيدة للائتمانات الصغيرة

يوجد الآن سجل حافل بالإنجازات ومجموعة ذات شأن من الدراسات البحثية يرسمان معاً صورة للائتمانات الصغيرة بوصفها استراتيجية ناجحة لمكافحة الفقر، ومن أجل التنمية. وينم مجموع هذه الانجازات عن إمكانية التحرك نحو تحرير العالم من آفة الفقر خلال فترة زمنية تقاس بالستين، وليس بالعقود أو القرون. وقيمة الائتمانات الصغيرة وما تنطوي عليه من إمكانات لمساعدة معظم أفراد الناس في العالم الذين يربو عددهم على البليون تظهر في النتائج السبع التالية، التي تستند كل منها إلى تجربة عملية ودراسات تقييمية.

يعتبر ضحايا الفقر الشديد مخاطرة ائتمانية جيدة، ولا سيما في سياق نظم المسؤولية المتبادلة.

وجدت برامج الائتمانات الصغيرة التي تمثل نماذج مختلفة وتعمل في ظل ثقافات مختلفة أن ضحايا الفقر الشديد لهم سجلات سداد جيدة. ففي البلدان النامية، تضاهي معدلات التأخير في السداد والقروض المعهودة معدلات في المؤسسات المصرافية التقليدية أو تقل عنها. وعلى سبيل المثال، كشفت الدراسة التي أجرتها آيمي غلوسر عن مصرف سول (Sol) عن أن نسبة المتأخرات لما يتعدى ثلاثةين يوماً في حافظة القروض لا تزيد على ٤٪٠٠ في المائة، مقارنة بنسبة الـ ٤٢٪ في المائة الموجودة بالمصارف الأخرى^(٥). أما في الأمم الصناعية، فكثيراً ما تقل معدلات السداد في برامج الائتمانات الصغيرة عن مثيلاتها في المصارف التقليدية، بيد أنها متقدمة مع مستوى المخاطرة الذي تمثله القروض. وفي كثير من الأحيان، تكون مستويات المخاطرة لأصحاب المشاريع الفردية الصغيرة في الأمم الصناعية أعلى لأن القراءة كثيرة ما يعملون في بدء مشاريع تجارية ويفتقرون إلى الأصول التي يمكن أن تتم مشاريعهم بقاعدة من رأس المال.

وقد ثبتت الجدارة الائتمانية للفقراء بغض النظر عن نوع الجنس. فرغم أن الحاجز القانونية والتقاليدية كثيرة ما تحرم المرأة من إمكانية الوصول إلى الائتمان، فقد أظهرت التجربة أن النساء كفؤة وأفضل دائماً من ناحية سرعة السداد وموثوقيتها. وقد كان التركيز على المرأة كعميلة لبرامج الائتمانات الصغيرة وسيلة ناجحة للغاية أيضاً لضمان أن تعود فوائد الزيادة في الدخل برفاه يعم الأسرة، وبخاصة الأطفال. وفي الوقت نفسه، تستفيد المرأة ذاتها مما تتحققه من ارتفاع في المكانة عندما تتمكن من توفير دخل جديد.

استدامة البرامج في العالم النامي أمر ممكن التحقيق

"Maximizing the Outreach" في البحث المنشور عام ١٩٩٤ بعنوان "of Microenterprise Finance: The Emerging Lessons of Successful Programs" بارزة من مؤسسات تمويل المشاريع الفردية الصغيرة. ووجد هؤلاء الباحثين أن بعض المؤسسات الإحدى

عشرة ظلت معتمدة على المنح والقروض المدعومة، بينما توصل القليل منها إلى وضع يمكّنها فيه الاستمرار في العمليات على أساس غير مدّعوم. وأظهرت الصورة العامة اتجاهها متزايدا نحو الاستدامة التي تعدل على نحو كبير بالنمو السريع لبرامج الائتمانات الصغيرة في البلدان النامية. وتثبت هذه الدراسة، بالإضافة إلى السجل المعروف لما حققه فرادي البرامج من إنجاز وتوسيع، أن مؤسسات الائتمانات الصغيرة في البلدان النامية لديها الإمكانيات اللازمة لأن تصبح مؤسسات مربحة قادرة على المنافسة للحصول على أموال الاستثمار في سوق المال.

إن ثبوت القدرة على إدارة تقديم الائتمان للمشاريع الفردية الصغيرة على نحو يحقق الجدوى الاقتصادية هو إنجاز ذو أبعاد ثورية. إذ يتبع هذا للأنشطة التي تدفعها الرغبة في إحداث تأثير اجتماعي أن تتحرر من إسار المفارقة التي تكمن في بنية معظم الجهود الإنسانية حيث تؤدي تكلفة ضم كل شخص إضافي إلى زيادة استنفاد الموارد الاقتصادية للبرنامج. وعلى العكس من ذلك، فإن البرامج الناجحة لتمويل المشاريع الصغيرة تزداد اكتفاء ذاتيا بازدياد الحجم.

مايكل تشو، رئيس منظمة العمل الدولية

إن الأمم الصناعية تعكف على وضع نماذج الاستدامة التنظيمية تؤدي إلى دفع خطى النمو السريع الذي تحقق في هذا الميدان في العقد الأخير. بيد أنه لا بد من الاعتراف بأن السباق الاقتصادي الذي يعمل في إطاره أصحاب المشاريع الصغيرة وبرامج المشاريع الفردية الصغيرة في البلدان الصناعية يختلف اختلافا جذريا عن سياق اقتصادات معظم الأمم النامية. وفي العالم النامي، حيث تقل فرص العمل لقاء أجر يشكل الأفراد الذين يزاولون أعمالا فردية، بصفة عامة، نحو ٤٠-٦٠ في المائة من قوة العمل من البالغين. أما في البلدان الصناعية، فلا تزيد نسبة قوة العمل من الأشخاص الذين يزاولون أعمالا فردية عن ٣٠-٨ في المائة. وتشكل قوانين الربا، وانخفاض حجم الإقراض، وارتفاع الطلب على التدريب والمساعدة الفنية من جانب أصحاب المشاريع الصغيرة أنفسهم تحديات فريدة أمام مشغلي البرامج، وبالتالي فهي تحول دون وصول ميدان المشاريع الفردية الصغيرة في البلدان الصناعية إلى حجم العمليات القائم في الأمم النامية. بيد أن البرامج في البلدان الصناعية ملتزمة باستكشاف سبل التوصل إلى الاعتماد على الذات في البقاء بحيث تتم، إلى أبعد حد ممكن، تغطية تكاليف تشغيلها من خلال الدخل المباشر المتحقق من الخدمات التي تقدمها البرامج.

تظهر نماذج الائتمانات الصغيرة مستوى مرتفعا من إمكانية تكرر التجربة.

رغم الفوارق الإثنية والثقافية، فقد انتشرت برامج الائتمانات الصغيرة، التي تستخدم منهجيات مختلفة، انتشارا سريعا في أنحاء العالم منفذة في كثير من الحالات ما يلزم من ابتكارات وتعديلات في السياسات المختلفة. وقد قامت مؤسسة غرامين الاستئمانية بتمويل عمليات إنشاء مشاريع جديدة في تسعة عشر بلدا في آسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت المؤسسة الدولية لتهيئة الفرص ٥٢ شريكا في الإقراض الصغير في ٢٦ بلدا.

وقد نمت الحركة المصرفية القروية حتى وصل حجمها الآن إلى ما يربو على ٦٨ برنامجا في ٣٢ بلدا^(١). وتصل شبكة منظمة العمل الدوليّة الآن إلى ٢٧٧ ٠٠٠ عميل من ثلاثة عشر بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية، وفي الولايات المتحدة. وللشبكة المصرفية العالمية النسائية خمسة وأربعون مصرفًا منتسبا في سبعة وثلاثين بلدا حول العالم. وفي بوركينا فاسو أنشأت حركة التعاونيات الائتمانية ٣٢٥ رابطة نسائية قدمت خلال ثلاث سنوات ٢٦ ٠٠٠ قرضاً يبلغ كل منها في المتوسط ٤١,٤٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة ويصل مجموعها إلى ١,١١ مليون دولار. وإحدى الحركات التعاونية للادخار والائتمان في كندا، وهي مؤسسة ديجارдан الدولية للتنمية، شركاء للائتمانات الصغيرة في أربعة عشر بلداً ناماً وبلغ مجموع حافظة قروضها ١٦١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وقد تكررت في بيئات صناعية نماذج الائتمانات الصغيرة اقتداء بالأمم النامية، رغم ضرورة إجراء تعديلات على هذه النماذج حتى تتناسب مع ظروف الاقتصادات المتقدمة النمو. كما أن تكرار تجربة هذه النماذج البرنامجية جار أيضا فيما بين الدول الصناعية والدول التي أخذت حديثا بالنظم الديمقراطية.

البرامج تنمو لخدمة أعداد كبيرة من ضحايا الفقر الشديد.

بلغت برامج الائتمانات الصغيرة حجماً كبيراً. فمصرف غرامين ببنغلاديش يخدم الآن ٢,١ مليون من المقترضين، وتقديم لجنة التهوض بالريف في بنغلاديش الآن خدمات الائتمان لـ١٠٠ مليون أسرة. وللمؤسسة الدولية للمساعدة المجتمعية في الوقت الحالي برنامج تابع في أربعة عشر بلداً، تصل إلى ٧٠ ٠٠٠ من المقترضين

برامج الائتمانات الصغيرة تساعد المقترضين على شق طريقهم للخروج من دائرة الفقر.

ثمة دلائل متنامية تدعم التصور البدائي الموجود لدى معظم الممارسين والمشاركين بأن إمكانية الوصول إلى الائتمان تساعدهم على وضع حد بأنفسهم لما يعيشون فيه من فقر. ويفيد تقييم أجراه خدمات الإغاثة الكاثوليكية بأن ٩٧ في المائة من الأعضاء في مصرفين قرويين راسخين في تايلند وجدوا

أن دخلهم قد ارتفع بما يتراوح بين ٤٠ و ٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في العام وبالمثل، كشفت المقابلات التي جرت مع ٣٨٠ من المقترضين من المصارف القروية التابعة للمؤسسة الدولية للمساعدة المجتمعية في السلفادور عن أن الزيادات التي طرأت على الدخل الأسبوعي كان متوسطها ١٤٥ في المائة^(٧).

ووُجِدَت دراسة أجراها معهد أسبن لسبعة من برامج تمويل المشاريع الصغيرة في الولايات المتحدة أن ٦٢ في المائة من المشاركين الفقراء زادوا من دخول أسرهم المعيشية خلال فترة ثلاثة سنوات^(٨). ومن بين هؤلاء زاد ٦٨ في المائة من دخل أسرهم المعيشية بما يزيد على ٢٥ في المائة. وزاد اثنان وأربعون في المائة من دخولهم بما يربو على ٧٥ في المائة.

وفي عام ١٩٩٥، نشر البنك الدولي دراسة موسعة أجراها خاندكر وخليلي وخان عن مصرف غرامين. وقد قام هؤلاء الباحثون بمقارنة مستويات الأجر في القرى التي يخدمها المصرف بمجموعة ضبط تتكون من قرى لا يوجد بها مركز لمؤسسة غرامين، فوجدوا ارتفاعاً كبيراً في مستوى الأجر في قرى المصرف، مما يشير إلى أن النشاط الاقتصادي الذي يدفعه الائتمان المقدم من مؤسسة غرامين قد أصلح حال سوق العمل. ومن ثم زاد من دخل المجتمع المحلي. ولاحظوا أيضاً أن المقترضين من غرامين كانوا يدخلون في عام ١٩٩٤ أكثر بكثير مما كانوا يدخلونه في عام ١٩٨٧^(٩).

برامج الائتمان الصغيرة تحفظ المدخرات وتجمع الأصول في أوسع الفقراء.

من الخدمات الهامة التي تقدمها كثير من برامج الائتمان الصغيرة لعملائها، سواء المقترضين أو غير المقترضين، توفير مكان آمن لوضع مدخراتهم. والتقييمات التي أجريت لكثير من برامج الائتمان الصغيرة، والتي تستند إلى التجارب العملية والروايات، تفيد بصورة قاطعة بأن تعلم الأدخار والحصول على مكان آمن لحفظ تلك المدخرات هما، من وجهة نظر العميل، من المنافع الرئيسية للبرنامج.

وللادخار ميزات كثيرة، سواء للمقترض أو لمؤسسة الائتمان الصغيرة. فال المقترضون ينظرون، عن صواب، إلى المدخرات كوسيلة لتعزيز أمن الأسرة وتوفير المدخرات أيضاً للمقترضين معياراً لقياس تقدمهم الاقتصادي وهي كثيراً ما تشكل مصدر فخر عظيم للنساء اللاتي لم يكن لديهن من قبل قط رأس المال متداول. وتتوفر المدخرات حافزاً لإصرار المقترضين على الإدارة الفعالة والشفافة للأموال، يجعلها المقترضين أصحاب مصلحة متزايدة في مجموعة إقراض الأقران التي ينتمون إليها.

وفي بعض نظم الائتمان الصغيرة، يتم فيما بين أعضاء المجموعة إعادة إقراض المدخرات التي كونها ألاعضاء في إحدى مجموعات إقراض الأقران، مما يوجد حافظة قروض ثانية يصبح دخلها من الفوائد مصدراً إضافياً للدخل بالنسبة للمقترض. أما فيما يتعلق بمؤسسة إقراض الائتمان الصغيرة، يمكن

للدخرات أن توفر مصدرا هاما للضمان الإضافي لمواجهة مخاطر عدم السداد، ولزيادة الإمداد المتواافق من رأس المال القروض. وتتوفر الدخرات أيضا بوصفها نسبة من مجموع حافظة القروض مقاييسا مناسبا لما تحرزه البرامج من معدلات تكوين رأس المال الداخلي والاكتفاء الذاتي المالي. بيد أن البرامج التي تقبل الدخرات قد تحتاج لحماية مدخرات عملائها إلى قدر من الرقابة والتنظيم أكبر مما تحتاجه البرامج التي لا تقبل مدخرات.

برامج الائتمانات الصغيرة تصبح أدوات لمجموعة متنوعة من التطورات الاجتماعية المرغوبة.

يمكن للائتمانات الصغيرة أن تلعب دورا هاما في زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الرئيسية، ومن ثم، تعزيز رفاه ضحايا الفقر الشديد. فالمرأة الفقيرة التي تتمنى لها إمكانية الوصول إلى الائتمانات الصغيرة، بوسعها أيضا زيادة سبل حصولها على الرعاية الصحية الأولية، والمياه المأمونة والمرافق الصحية الالزمة لأسرتها، وكذلك إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. كما أن احتمال إلحاق أطفالها، ولا سيما البنات، بالمدارس أكبر فعلى سبيل المثال، وجد في برنامج الائتمانات الصغيرة تدعمه اليونيسيف في فييت نام أن ٩٧ في المائة من بنات المقترضين منتظمات بالمدارس، مقارنة بنسبة ٧٣ في المائة فقط من غير المقترضين. وفي أحد البرامج بمصر، توفر للمرأة التي يعمل أبناؤها إمكانية الحصول على الائتمانات الصغيرة متى التحق أبناؤها بالمدارس.

"إن الزيادة في الدخل التي تتحققها الأُمّ ذات الدخل المنخفض تتحول إلى سلسلة من التحسينات الإيجابية بالنسبة لأسرتها. وتبداً هذه السلسلة بقدرة الأُمّ على شراء مزيد من الطعام ويعزز النظام الغذائي الأفضل والتحسين الذي يطرأ على التغذية على تحسين صحة الأسرة. ويؤدي التحسن في الصحة إلى زيادة المقاومة للأمراض، وارتفاع مستوى الطاقة، وزيادة القدرة على العمل والتعلم، وبالتالي تعزيز الانتاجية. ويقاد يكون من المؤكد، مع استقرار تغذية الأسرة وصحتها، أن يتبع ذلك زيادة في الاستثمار الموجه لتعليم الأطفال. والإتفاق على التعليم تتلوه مباشرةً الاستثمارات الموجهة للتحسينات المنزليّة. وأخيراً، ينشأ بالتواءزي مع هذه المحاصلات تحول شبه كامل في احترام المقترض لذاته."

جون هاتسن، منشئ المؤسسة الدولية للمساعدة المجتمعية

ومن السمات المشتركة لكثير من البرامج الناجحة للائتمانات الصغيرة الموجهة لشديدي الفقر الاجتماعات المنظمة التي تتم بين مجموعات التضامن - على أساس أسبوعي، أو نصف شهري، أو شهري. ولا تؤدي هذه الاجتماعات المنتظمة فقط إلى تسهيل سداد القروض بصورة منتظمة، بل إنها تلعب أيضا دورا حاسما في خلق التضامن في أوساط جماعة المقرضين. ومن منظور تصميم البرنامج، توفر هذه الاجتماعات المنتظمة منتدى ممتازا لتعلم ومناقشة قضايا كالرعاية الصحية والمرافق الصحية، وتنظيم الأسرة، ووضع حد لمسألة دفع مهور الزواج، وإدارة الأعمال التجارية، ضمن أمور أخرى^(١٠). ووفقا لما يقوله إلا بهات، مؤسس رابطة المشتغلات بالأعمال الفردية، فإن برنامج الائتمانات الصغيرة التابع للرابطة يقوم "بتنظيم المقرضين من أجل جمعهم معا حتى يتاحوا في مشاكلهم المشتركة، ويتفقوا بشأن القضايا المشتركة، ويقرروا ما يتم من عمل مشترك، ويضعوا الأيديولوجيات المشتركة". ومن أمثلة مشاريع تنمية المجتمع العديدة الناشئة عن مهارات القيادة والتضامن التي أنبتتها جماعات تسليف الأقران التي بلغت مرحلة النضج خدمات الرعاية النهارية، والمدارس، وللاعب الأطفال، والعيادات، وإعادة التشجير، والمياه الصالحة للشرب، والمواقد ذات الكفاءة في استهلاك الوقود وتوصيل الكهرباء، وفصول محو الأمية، ونظم الضمان الاجتماعي، وبرامج التأمين.

وبهذه الطريقة، تقدم برامج الائتمانات الصغيرة إسهامات كبيرة نحو بناء مؤسسات المجتمع المدني. وثمة تعاضد هام بين تحسين الرفاه الاقتصادي للفقراء وتعزيز المؤسسات التي تمنحهم فرصة أكبر للمساهمة في مجتمعهم. وهذا ينطبق بصفة خاصة على المرأة التي تستبعد تقليديا من الأدوار القائمة على المشاركة، رغم أهميتها الحيوية لأداء المجتمعات الديمقراطية لوظيفتها.

وفي البلدان التي تمر بمرحلة من التحول نحو السوق الحرة والمبادئ الديمقراطية، يمكن للائتمانات الصغيرة أن تلعب دورا هاما في كفالة أن يفيد التحول إلى القطاع الخاص واللامركزية الناس الذين لا ينتهيون إلى فئة الصحفة التي تتمتع فعلا بالتنفيذ والصلات القوية. وفي هذه المجتمعات لا تكون المساعدة المالية والفنية الملمسة هي المسؤولة وحدها عن تغيير حياة أصحاب المشاريع الفردية الصغيرة ومجتمعاتهم. فعملاء الائتمانات الصغيرة يتعلمون أهمية الالتزام بالعقود القانونية واستخدامها، ووسائل المسائلة القانونية للمصارف والمؤسسات المجتمعية، كما يصبحون على دراية بحقوقهم ك أصحاب أعمال تجارية. وتعلمت المنظمات المحلية ضرورة إثبات استخدامها لأشكال ديمقراطية للقيادة ونظم للشؤون المالية والإدارية تتسم بالشفافية، حتى تكون صالحة لإدارة صناديق الائتمان.

٢ - سمات البرامج الناجحة للائتمانات الصغيرة الموجهة لأفقر الناس

رغم اختلاف نهج الائتمانات الصغيرة من برنامج لآخر، فإن الكثير من البرامج التي أحرزت أكبر قدر من النجاح في تحقيق نتائج من الأنواع التي نوقشت أعلاه تشتهر في سمات معينة. وهذه البرامج، سواء أكانت مصارف قروية أو تعاونيات ائتمانية، تتسم بصفات التشارك التي تميز "المنظمات الشعبية" كما يعرفها إلا بهات، مؤسس رابطة المشتغلات بالأعمال الفردية. فيقول بهات، "توجد المنظمات الشعبية

لفائدة أعضائها الفقراء من العمال والمنتجين وأصحاب المشاريع، وهي تدار أيضاً بواسطتهم، وتعمل على نحو ديمقراطي، وتهدف إلى الاعتماد على الذات".

و هذه البرامج للائتمانات الصغيرة تزود الناس بالأدوات اللازمة لتحقيق مستويات أعلى من الاستقلال الاقتصادي، وهي تشجع المشاركة على نطاق واسع في صنع القرار التنظيمي. وفي معظم الحالات الناجحة، يستعاض عن أشكال الضمان التقليدية مثل الرهن بنظام المسؤولية الجماعية ضمن جماعة من الأقران. ومن الأهداف الأخرى التي يمكن تحقيقها في سياق كثير من نماذج الائتمانات الصغيرة التي تعمل في الوقت الحالي تملك المقترضين أنفسهم للمؤسسات المالية.

الوحدة إلى جانب الائتمان

سأل القائم بإحدى المقابلات مع الريفيين من سكان قرية تينايس بکولومبيا قائلاً "ما الذي كان له أعظم الأثر على حياتكم؟" فأخبره كل عضو من أعضاء المجموعة المؤلفة من ست عشرة امرأة ورجل واحد نفس أحكاية: "كان الجiran من قبل عندما يمر أحدهم بالآخر في الطريق لا ير غبون حتى في تبادل الحديث. وعندما كان شخص يهب لعمل شيء من أجل المجتمع، كنا جميعاً نعتقد أنه لا يفعل ذلك إلا من أجل نفسه". ولكن عندما انضممنا إلى جماعات التضامن للحصول على الائتمان، وفرت لنا مؤسسة FUND AEC دورات دراسية تدريبية في الوحدة، والتضامن، والخدمة والمسؤولية، وغيرها من القيم ... والآن يسود القرية إحساس بالدفء؛ فالناس يعملون معاً ويتوّلون القيادة لإنجاز الأمور. وحل مجلس التضامن محل مجلس القرية الذي لا يزال غير قادر على تدبير الأمور، وقدمنا التماساً إلى الحكومة فحصلنا على الكهرباء. إن الوحدة إلى جانب الائتمان غيرت من حياتنا أعظم التغيير".

وتقبل معظم برامج الائتمانات الصغيرة، كفرضيأساسي، بأن المقترضين هم أفضل من يحكم على حالتهم الخاصة وأفضل من يعرف كيفية استخدام الائتمان عند توافره. ولدى كل فرد الفرصة لاختيار النشاط المدر للدخل المناسب مع ظروفه. فإذا كان الشخص مشتركاً في جماعة الإقراض، فإنه يستفيد أيضاً من النقد البناء الذي يوجهه له أعضاء جماعة الإقراض المشترك فيها. وعلى هذا النحو، تحفز البرامج

كلا من الابداع الفردي والتخطيط القائم على المشاركة من قبل جماعة الاقران. وتوفر معظم البرامج إلارشداد للذين ينكرون في امتلاك مشاريع، بيد أن المبادرة والمسؤولية الأخيرة تقع على عاتق الفرد ودائرة زملائه من المقترضين. ومن السمات الأخرى المشتركة لبرامج الائتمانات الصغيرة الناجحة الموجهة لضحايا الفقر الشديد:

- * استهداف ضحايا الفقر الشديد؛
- * وتصميم عمليات البرامج بحيث تصل الى المرأة بوصفها متلقية للائتمانات الصغيرة؛
- * وبساطة اجراءات استعراض طلبات القروض والموافقة عليها؛
- * وايصال خدمات الائتمان والخدمات المتصلة بها الى مستوى القرية والحي بصورة مناسبة وسهلة؛
- * وسرعة صرف القروض الصغيرة قصيرة الأجل (من ثلاثة شهور الى عام واحد)؛
- * ووضوح اجراءات واستراتيجيات استرداد القروض؛
- * وتوفير حافز على الحصول على قروض أكبر عقب إتمام سداد القروض الأولى؛
- * وجود معدلات فائدة تكفي لتغطية تكلفة العمليات في البلدان النامية، وتعادل، في البلدان الصناعية، المعدلات التجارية على الأقل؛
- * وتشجيع المدخرات وقبولها جنبا الى جانب مع برامج الاقراض؛
- * والالتزام بأن يشترك في صنع القرار اشتراكا ديمقراطيا جميع العملاء المعينين بالأمر، والتدريب على ذلك؛
- * وتوافر ثقافة وهيكلا وقدرة ونظام تشغيل قادرة على دعم إيصال الخدمات بصورة مستدامة الى عدد كبير ومتزايد من العملاء الفقراء؛
- * ودقة وشفافية الإدارة ونظم المعلومات المستخدمة بالفعل لصنع القرارات، وتحفيز الأداء، وتوفير المسائلة فيما يتعلق بالأداء الإداري واستخدام الأموال، وإظهار الأداء البرنامجي بوضوح للمؤسسات المالية التجارية؛

* وتنمية أصحاب المشاريع الفردية الصغيرة بسبل الحصول على المعلومات والدراسة الفنية والارشاد في مجال الاعمال التجارية.

وتعرض معظم البرامج الناجحة للائتمانات الصغيرة مجموعة متنوعة من القروض لتلبية احتياجات عملائها. فعلى سبيل المثال، قد يتمنى المقترض من شاركوا بنجاح في أحد البرامج لعدة سنوات الحصول على قروض ايجارية - مما يتيح له تمويل شراء مدخلات كبيرة وغالباً مثل الجرارات أو العربات الآلية الصغيرة - أو قروض أكبر من أجل تحسين منزل أو شرائه.

ويمكن للقروض الاستهلاكية أن تسهم أيضاً في انتاجية أصحاب المشاريع من ضحايا الفقر الشديد، فضلاً عن توفيرها للأمن عن طريق تقليلها من الإحساس بالضعف⁽¹¹⁾. ضحايا الفقر الشديد، الذين يعيشون على مستوى محفوف بالمخاطر، يعانون من الضعف المستمر أمام العديد من الكوارث الشخصية والمالية: فالمرض يكبد نفقات طبية؛ والوفاة تلزمها نفقات للجنازة؛ وقد المحصول يتطلب اتفاقاً إضافياً على الطعام وكذلك على البذور اللازمة للموسم القادم. ويواجه ضحايا الفقر الشديد أيضاً نفقات متوقعة وإن كان من الصعب تدبيرها، مثل الحاجة إلى دفع رسوم المدارس. وفي إمكان القروض الاستهلاكية مساعدة ضحايا الفقر الشديد على التصرف في مثل هذه الأحداث دون إحباط الأسر على بيع ما لديها من أصول قليلة للحصول على النقد، أو المجازفة بالتعرض لما يفرضه المقرضون التقليديون من معدلات فائدة مرتفعة.

- ٣ - ما وراء الائتمانات الصغيرة: خدمات مالية وتجارية أخرى

الكثير من برامج الائتمانات الصغيرة الأكثر رسوخاً، التي تستند إلى المبدأ القائل بأن "المقترض هو خير العارفين بالأمور"، والتي تعمل مع ضحايا الفقر الشديد، تقدم خدمات أخرى استجابة للمتلقين لخدماتهم من يشتغلون بالأعمال الفردية. والكثير من الفقراء الذين يشتغلون بالأعمال الفردية في القطاع غير النظامي يعملون في أسواق متزايدة التعقيد ومتأثرة بعلومة الأسواق. ومن ثم، هناك حاجة، من أجل أن يتمكن ضحايا الفقر الشديد من بناء الدخل والأصول وسبل العيش بصورة مستدامة، إلى التشديد على اصلاح السياسات بغية تهيئة بيئة تكنولوجية لأعمالهم التجارية. وأصحاب المشاريع الفردية الصغيرة الشديدو الفقر يستفيدون أيضاً من إمكانية الوصول إلى:

* المعلومات عن الأسواق والصلات التجارية؛

* والتكنولوجيا والوسائل المناسبة لتحسين الانتاجية، بما في ذلك استخدام المعارف التقليدية؛

* والدراسة، والاتصالات، والقدرة على المساومة فيما يتعلق بالمعدات واللوازم؛

* ونظم الصحة والضمان الاجتماعي؛

* والدرارية الادارية المناسبة بالنسبة للمشاريع الفردية والجماعية.

وفي الوقت نفسه، من المهم لدى قيام مؤسسات الائتمانات الصغيرة الأكثراً نضجاً بالتوسيع من أجل تقديم الخدمات المذكورة أعلاه، أن تستمر هذه المؤسسات في ذلك كعمل تجاري يقدم الخدمة لقاء رسم معين. فأي خدمات لتطوير الأعمال التجارية تقدمها مؤسسات الائتمانات الصغيرة ينبغي أن توفر قيمة واضحة ومتاحة لصاحب المشروع من ذوي الدخل المنخفض، بطرق تضفي عليها من الجاذبية ما يدفع صاحب المشروع الفردي الصغير إلى دفع مقابل، ولو جزئي على الأقل، من أجل الحصول على هذه الخدمات. وينبغي أن تتضمن معايير تقييم النجاح الذي تحرزه هذه الخدمات غير المالية المقدمة للفقراء ما يلي:

* القيمة المضافة: ينبغي أن يكون للخدمة تأثير مباشر على تحسين انتاجية ورفاه وأرباح صاحب المشروع الفردي الصغير ومشروعه.

* الحجم: ينبغي أن يكون لدى المؤسسات القدرة الكامنة على توفير الخدمة لآلاف أو عشرات الآلاف من العملاء في البلدان النامية.

* الاستدامة: ينبغي أن تتوافر لدى المؤسسة التي تقدم هذه الخدمة خطة واضحة بشأن كيفية تحقيق هذه الخدمات للاستدامة دون تلقي أشكال من الدعم الخارجي. وكما هو الحال بالنسبة للخدمات المالية، فلن يحدث هذا على الفور. بل قد يحتاج الأمر إلى فترة لاختبار نماذج برامج عملية، وللبناء التدريجي للوصول إلى حجم من الخدمات يمكن من تحقيق مستويات مستدامة من العمليات. وقد تحتاج الاستدامة إلى استراتيجيات من أجل بناء صناديق وقفية أو رأسمالية، وخدمات للدعم المتبادل، وبناء ترتيبات لتقديم الخدمات مقابل رسوم لتغطية جزء كبير من التكلفة. وفي البلدان الصناعية، قد يحتاج الأمر إلى توافر الدعم الحكومي وغيره من مصادر الدخل من أجل دعم الخدمات غير المالية.

وقد طبقت هذه النهج بنجاح منظمات عديدة حول العالم بغية توفير خدمات أصحاب المشاريع من ضحايا الفقر الشديد، كانت فيما سبق تعتبر نعمات اجتماعية. فأنشأ مصرف رابطة المستغلات بالأعمال الفردية صندوقاً رأسمالياً يدر إيراداً لتغطية جزء من تكاليف أقساط التأمين الصحي والتأمين على الحياة لأعضائه. ويسهم أعضاؤه، خلال فترة تمتد لسبعين سنوات، بمبالغ تكفي لتغطية تكاليف القسط، وسداد القرض متوسط الأجل، وإنشاء الصندوق الرأسمالي المؤقت. وقد أنشأ مصرف غرامين ومؤسسة شاكتي، وغيرها من المؤسسات برامج ذاتية الاستدامة لتقديم الغوث لأعضائها في حالات الطوارئ والكوارث، وهو أمر هام في البلدان التي يمكن فيها للكوارث الطبيعية أن تمحو سبل العيش. وقد شجعت المؤسسة الدولية للتكنولوجيا المناسبة وساهمت في مجموعة من المشاريع التجارية التي تتولى فيها

المنظمات الانتاجية استحداث مراافق تجهيز وترتيبات تسويقية على أحدث طراز ومراقبتها. وتوجه هذه المشاريع نحو زيادة ايرادات عشرات الآلاف من المنتجين، واسبابهم مكانة كم壮观ين رئيسيين ضمن القطاع الفرعى الاقتصادى الذى يعملون فيه.

جيم - الدعوة الى العمل

من كان يظن، عقب الحرب العالمية الثانية، أن تتمكن أوروبا واليابان المنهكたن من إعادة البناء وأن تشكلا بعد ذلك بفترة وجيزة تحديا للولايات المتحدة فيما يتصل بالسيطرة الاقتصادية؟ وفي بداية هذا القرن، من كان يتصور أن تمحي كارثة الجدرى من على وجه الأرض خلال عقود قليلة؟ وفي عام ١٩٤٥، من كان يتوقع أن تنجح البلدان النامية على مدى أقل من حياة شخص واحد في تخفيض معدلات وفيات الأطفال فيها بما يزيد على ٦٠ في المائة، وزيادة متوسط العمر المتوقع للفرد لدى مولده من أقل من ٤١ سنة إلى ما يزيد على ٦٢ عاما، وزيادة متوسط ما يستهلكه الفرد من طعام بنحو ٣٥ في المائة؟ وفي عام ١٩٨٥، من كان يتمنى بسقوط حائط برلين خلال أربعة أعوام؟

وهذه الأمثلة نسوقها كدليل على قدرة الجهد الإنساني الجماعي على إحراز نتائج رائعة. وقد حان الوقت لأن تركز الطاقة الدينامية الهائلة للارادة الإنسانية الجماعية على إنهاء الفقر المدقع.

"إلى أن يتتوفر الالتزام لدى المرأة، يكون ثمة قدر من التردد، واحتمال للتراجع ... وهناك حقيقة واحدة أولية، فيما يتعلق بجميع الأعمال المتصلة بالمبادرة (والإبداع)، يقتل الجهل بها أفكارا لا حصر لها وخططا رائعة: في اللحظة التي يلزم فيها المرأة نفسها بأمر ما، تتحرك الإرادة الالهية أيضا... ولقد تعلمت الاحترام العميق إزاء أحد أبيات الشعر لجوته الذي يقول: 'إبدأ أي شيء تستطيع أو تحلم بأن تستطيع عمله. إن الشجاعة تنطوي على العبرية والقوة والسرور'".

و. ه مري، البعثة الاسكتلندية لجبال الهملايا

وبالنظر إلى ما أحرزته مؤسسات الائتمانات الصغيرة من نجاحات، واعترافا بما تتسم به مهمة إطلاق العنان لامكانيات خمس البشرية التي لا تزال تعيش في فقر مدقع من إلحاح، فشلة حاجة عاجلة إلى

استراتيجية عالمية لمنح ضحايا الفقر الشديد حيثما وجدوا، الائتمان لمزاولة الأعمال الفردية، وغيره من الخدمات المالية والتجارية.

ونحن، المندوبين المجتمعين في مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة، نعلن هنا التزامنا بهذه الحملة العالمية متعددة الأوجه. وهذه القمة هي الرابطة التي يقف فيها كتفاً إلى كتف الممارسون، والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات الادخارية والائتمانية، والمؤسسات الوقفية، والمؤسسات التعليمية والدينية، والحكومات وقادرة الأوساط المالية والتجارية، من أجل تأكيد أهدافنا المشتركة والاتفاق على هذه الاستراتيجية التي تمتد لعقد كامل وتستهدف إحرار خطوة تالية بالغة الأهمية نحو اطلاق العنان للامكانات البشرية.

ويدعو مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة جميع الناس ذوي النوايا الحسنة إلى الاشتراك في هذا الجهد من أجل توسيع نطاق توفير الائتمان من أجل الاشتغال بالأعمال الفردية، وتوفير سائر الخدمات المالية والتجارية لـ ١٠٠ مليون من أفق الأسر في العالم، لا سيما نساء تلك الأسر، بحلول عام ٢٠٠٥. ونحن نؤمن بأن هذه هي الخطوة التالية الحاسمة في الجهد المبذول لمحو الفقر المدقع من على وجه الأرض. ونحن نؤمن بأن الفقر الإنساني والاجحاف وعواقبهما تلحق الضرر بالقدرة على دعم الحياة على هذا الكوكب. ولا يمكن تحمل استمرارها. ونحن نؤمن أن هذه الحملة ستكون من أعظم الحركات الإنسانية على مر التاريخ، إذ ستتيح للبشر فرصة الانعتاق من أغلال الفقر.

رابعا - خطة العمل

ألف - سد الاحتياجات المالية للحركة

إن الهدف الرامي إلى زيادة ما يقدم من ائتمانات إلى ١٠٠ مليون من أفراد أسر العالم بحلول عام ٢٠٠٥ وذلك لأغراض مزاولة الأعمال الفردية، وغير ذلك من الخدمات المالية والتجارية هو هدف يتسم بالطموح. ومن المقدر أنه قد يلزم ٢١,٦ بليون دولار من المنح، والقروض بفائدة منخفضة والقروض التجارية لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٠٥. وبعد هذا المبلغ ضئيلاً بالنسبة لمجموع المعاونة الإنمائية لمجموع تبرعات القطاع الخاص والاستثمارات الاجتماعية، ولمجموع تدفقات رأس المال الخاص. وتشمل هذه التكفلة التقديرية ما ينفق من أموال في الوقت الراهن على الصعيد العالمي على برامج الائتمانات الصغيرة التي تخدم ضحايا الفقر الشديد. وتدل التجربة الراهنة على أنه قد يلزم توفير أكثر من نصف هذا المبلغ بقليل عن طريق المنح والقروض الميسرة. ولهذا قد يجري توفير نحو ١٠ بلايين دولار عن طريق أسواق الائتمانات التجارية، والمكاسب المؤسسية ومدخرات الناس، بما في ذلك مدخرات الفقراء أنفسهم.

ومهم للغاية أن تظل مؤسسات الائتمانات الصغيرة ملتزمة بالتميز في سداد القروض وبتقديم خدمات ممتازة للزبائن وبالتنمية المؤسسية المستدامة. وفي حين أن النجاح يمكن أن يؤدي إلى التوسيع وإلى برامج جديدة، فإن عدم النجاح يمكن أن يكون ضاراً مع عدم اقتصار أثره على البرنامج المباشر وحده. فما يحمله العملاء والمستثمرون والمانحون المتوقعون من تصورات يذيع خبره خارج حدود برنامج معين، مع احتمال أن يزيد عدد المتشكّفين الذين يتخذون موقفاً من برنامج فاشل على عدد المتأفّلين الذين يجدون رحمة في برنامج ناجح. والتزم مؤتمر القمة بزيادة ما يقدم من ائتمانات وغيرها من الخدمات المالية والتجارية إلى ١٠٠ مليون من أفراد أسر العالم قد يتقدّم من جراء التدفق العشوائي للموارد إلى برامج ليست جاهزة للانتقال إلى المستوى التالي من النمو. فإذا حدث النمو بأسرع مما يجب، أو إذا أعطي هدف التوسيع أسبقية على هدف الاستدامة، فقد يزيد عدد عملاء البرامج عن العدد الذي تستطيع أن تخدمه بفعالية.

١ - أنواع ما يلزم من تمويل

برهنت مؤسسات الائتمانات الصغيرة في البلدان النامية، خلال الأعوام العشرة الماضية، على أنها تستطيع بعد خمس إلى سبع سنوات من العمل الوصول إلى مستوى الحجم والكفاءة اللذين يمكنها من تسديد ما تتکبده من تكاليف تشغيلية ومالية دون أن تحتاج إلى إعانتات مالية إضافية. وكثيراً ما تستعمل مدخرات عملاء البرنامج لزيادة رأس مال القروض والعمليات الائتمانية زيادة أكبر، وبالتالي تعزيز الاستدامة. على أن الكثير من مؤسسات الائتمانات الصغيرة في البلدان النامية لا يزال يعمل على النطاقين الصغير والمتوسط ويحتاج من البنوك التجارية والمؤسسات المالية إلى مزيج من المنح والقروض التساهليّة وضمادات القروض، والاقتراض بالأقساط التجارية للفائدتين وقيام المصادر التجارية والمؤسسات المالية بتوظيف استثمارات في رأس المال. وفي البلدان المصنعة، ستكون هناك حاجة للمنح والقروض التساهليّة وغيرها من

الإعانت المالية للمساعدة على تسديد تكاليف الخدمات غير المالية. ويلزم في بعض البلدان تشجيع مؤسسات الائتمان الصغيرة والبرامج الجديدة بتزويدها بنواة رأس المال والدعم الإنمائي المؤسسي. وستحتاج أنشطة شبكات الممارسين إلى منح لدعمها في بناء ما يلزم من خدمات تبادل الخبرات والخدمات التقنية فيما تساعد المنظمات المحلية على النمو لخدمة أعدادا كبيرة من الأسر الفقيرة للغاية.

المنح والتبرعات

تحتاج آلاف مؤسسات الائتمان الصغيرة القائمة التي لا تزال تعمل على المستويين الصغير والمتوسط، كما تحتاج مؤسسات الائتمان الصغيرة الجديدة إلى منح وتبرعات لدعمها في سنوات عملها الأولى^(١٢). وتلزم منح مالية لتمويل المرتبات وتدريب الموظفين، وإنشاء الهياكل الأساسية للخدمات الأولية، وبناء حواجز القروض التي تمكن هذه المؤسسات من إبداء أداء قوي على التسديد. وستلزم منح وتبرعات أيضا لتمويل الابتكارات البرنامجية عندما تسعى مؤسسات الائتمان الصغيرة الأكثر نضجا لتقديم طائفة أوسع من الخدمات إلى عملائها. والمصادر الرئيسية لهذا النوع من المساعدة هي برامج المعونة المتعددة والثنائية الأطراف والحكومات الوطنية والمحلية. والمصادر الأخرى هي المانحون من القطاع الخاص ومؤسسات تقديم المنح ونوابي الخدمات والمنظمات الدينية والشركات.

ولا بد من توخي الحرص، حتى خلال المراحل المبكرة لنمو البرنامج، لكتالة أن تدعم هذه الأموال الخارجية التعبئة المحلية للأموال لا أن تكون بديلا عنها. ويعتمد الكثير من مؤسسات الائتمان الصغيرة الأكثر قوة، ولا سيما في أفريقيا، على مدخلات عملائها شديدي الفقر كمصدر رئيسي للأموال التي تفرض منها. وينبغي تشكيل المنح الخارجية، حيثما أمكن، لدعم بناء القاعدة الرأسمالية لمؤسسة الائتمان الصغيرة، وتستطيع مؤسسات الائتمان الصغيرة، إذا ما توفرت لها قاعدة رأسمالية قوية، أن تبني عملياتها ومحافظ قروضها، وأن تحصل على أموال تجارية دون الاعتماد على دعم خارجي دائم.

القروض التساهلية

من المهم أن تقدم المؤسسات المالية الدولية (كالبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية) والمستثمرون من القطاع الخاص ذو الوعي الاجتماعي القروض إلى برامج الائتمان الصغيرة بأسعار فائدة مدرومة وذلك من أجل دفع عجلة النمو السريع لحواجز القروض في المراحل المبكرة من نمو مؤسسة الائتمان الصغيرة. فهذه الأموال تساعد على تمويل فترة انتقالية تتحرك خلالها المؤسسة الجديدة نحو الاستدامة، على أنها لا تزال تحتاج خلالها إلى دعم خاص. وينبغي أن يتم تقديم هذه القروض التساهلية في بيئه تتسم بالانضباط التجاري. وكيمما تحقق الأموال التساهلية هذه الغاية، بدلا من أن تصبح ستارا لتغطية انعدام الكفاءة أو التبعية، لا بد من أن يخضع منح هذه الأموال إلى معايير أداء مبنية بوضوح وقابلة للقياس.

الضمادات

الضمادات هي إحدى الطرق التي تلجأ إليها الوكالات والمؤسسات المانحة لاستعمال مواردها المحدودة بكفاءة من خلال تنشيط تدفق الائتمانات من الأسواق المالية إلى برامج الائتمانات الصغيرة. والضمادات تدبير مؤقت يفيد مؤسسات الائتمانات الصغيرة وهي تعكس على الانتقال من قطاع لا يستهدف الربح إلى القطاع التجاري. وتفيد برامج الائتمانات الصغيرة هذه من المساعدة التي توفرها الضمادات التي يقدمها المانحون أثناء تكيفها مع ما تفرضه متطلبات السوق المالية من انضباط. ولكفالة هذه العملية يجب تقديم أموال الضمان بعد إجراء تقييم للأداء المالي لمؤسسة الائتمانات الصغيرة. ورغم أن صميم طابع مال الضمان يعني افتراض المخازفة وقبول حد من الخسارة، فإنه يجب عدم تقديم أي ضمان للبرنامج الطالب للضمان إذا لم يكن يتوقع له عند النظر في الموافقة عليه، أنه يملك، من الوجهة الفنية، الوسائل التي تمكنه من تسديد ما يزيد الالتزام به.

القروض التجارية

لا بد لبرامج الائتمانات الصغيرة من الحصول على قروض من مصادر تجارية بأسعار السوق وذلك لدفع عجلة توسيع البرامج التي بلغت من الحجم ما يرشحها للاستمرار من الناحية الاقتصادية.

٢ - دعم البرامج في البلدان النامية من قبل الوكالات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية وأسرة مؤسسات الأمم المتحدة

يحتاج تحقيق هدف مؤتمر القمة إلى أن تستقل برامج تمويل المشاريع الصغيرة عن المانحين وغيرهم من المؤسسات الدولية، وأن تبدأ في الاعتماد على التمويل الخاص الأكثر وفرة. على أن هذه الوكالات المانحة تتطلع بدور حاسم، ولا سيما في السنوات المبكرة، في دعم استحداث وتوسيع البرامج الفردية لتمويل المشاريع الصغيرة وفي إعدادها لكي تستقل بنفسها. والتحدي الرئيسي الذي يواجه الوكالات المانحة الثنائية والمتحدة الأطراف هو أن تشكل دعمها بطرق تشجع استقلال تلك البرامج مع التمسك بالتزامها بأفقر الشرائح السكانية.

ولما كان المانحون الثنائيو الأطراف ومتعديوها هم الراعون الرئيسيون حالياً لحركة تمويل المشاريع الصغيرة، فإنه يجب عليهم أن يضعوا معايير عالية لأداء مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بغية زيادة ما يتولد عن أموالهم من تأثيرات إلى أقصى حد. وقامت لجان مشتركة للمانحين بوضع معايير انتقاء وأداء مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بالتشاور مع الممارسين. وينبغي تطبيق هذه المعايير كلما مولت هذه المؤسسات برامج لتمويل المشاريع الصغيرة. وأحد الأغراض الأساسية من هذه المعايير هو إعداد برامج لتمويل المشاريع الصغيرة بحيث تخدم الناس الفقراء جداً وذلك تلبية لما ستواجهه من احتياجات إن هي شاءت اجتذاب أموال تجارية خاصة أو أن تكون مؤهلة لقبول ودائع عملائها.

ويوصي مؤتمر القمة المعنى بالاتمامات الصغيرة باستعمال "المبادئ التوجيهية لانتقاء الوسطاء ودعمهم" التي اعتمدتها لجنة الوكالات المانحة لتنمية المشاريع الصغيرة وفريق المانحين العامل المعنى بتنمية القطاع المالي. وتوصي هذه المبادئ التوجيهية بتمويل طائفة من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة على أساس مقاييس أداء متدرجة ومطلقة، على أن يكون التمويل مشفوعاً بتقديم الدعم إلى أموال القروض، والرسملة، والتنمية المؤسسية المرتكزة على الممارسين. وبينبغي لأغراض مؤتمر القمة المعنى بالاتمامات الصغيرة الاستعاضة عما ورد من عبارات في المبادئ التوجيهية تشير إلى زبائن "ذوي دخل منخفض" و "فقراء" بعبارة "أفقر" الناس. وقد سبق للفريق الاستشاري لمساعدة أفتر الناس أن بدأ بتطبيق معايير منقحة للمانحين على برنامجهم الاستثماري.

وتقع في متناول المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف (البنك الدولي مثلاً) مبالغ للتمويل كبيرة جداً بالنسبة لما في متناول معظم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة. والجزء الكبير من هذه الموارد تساهلي للغاية في أفق البلدان، بينما يجري في بلدان أخرى، كمعظم بلدان أمريكا اللاتينية، تقاضي أسعار فائدة على ما كان من الموارد بالعملة الصعبة أقرب إلى ما تتقاضاه السوق التجارية من فائدة. ونتيجة لما في جعبه المصادر المتعددة الأطراف من أدوات، فإنها كثيراً ما تستصعب تقديم مبالغ صغيرة من المال بالعملة المحلية إلى المنظمات غير الحكومية. والكثير من المصادر المتعددة الأطراف ملزم بمقتضى ميثاق تأسيسها بالتعامل مباشرة مع الحكومات ومن خلالها (رغم أنها كلها تتمتع الآن ببعض القدرة على التعامل مباشرة مع القطاع الخاص). وبينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تطور أدوات أكثر مرنة تتيح لها الوصول إلى مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة على نحو يعكس بشكل أفضل احتياجات قطاع تمويل المشاريع الصغيرة. وأحد أمثلة الأدوات الجديدة التي من هذا النوع هو مشاركة البنك الدولي في تمويل الصندوق الاستثماري التجاري للفريق الاستشاري لمساعدة أفتر الناس، وهو مرفق متاح يقدم تمويلاً مباشراً إلى مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة الوعادة وذلك بناءً على معايير وأهداف أداء شفافة. وأحد أهداف هذا الصندوق هو وضع معايير لهذه الصناعة تحسيناً لعلاقات العمل بين المانحين ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة.

وقد يمكن اتباع استراتيجية أخرى لتعبئة التمويل وتنظيمه هي إنشاء شبكة عالمية من الهياكل الإقليمية والوطنية لتمويل المشاريع الصغيرة. ومن المهم للغاية أن تتولى مصارف لتمويل المشاريع الصغيرة، أو شبكة من منظمات الممارسين تكون ملتزمة وإدارتها حيدة، تشغيل هياكل تمويل المشاريع الصغيرة هذه بدلاً من تشغيلها كمشاريع للمانحين أو كبرامج حكومية. ويعود ما استثمره البنك الدولي من مال في الآونة الأخيرة في صندوق لتمويل المشاريع الصغيرة لمصلحة بنغلاديش لأن يكون قدوة حسنة لهذا النوع من الترتيب التمويلي.

ويمكن استخدام هذه الهياكل لتمويل المنح ورأس المال ولتمويل تقديم القروض إلى مؤسسات قائمة تفي بالمعايير المتفق عليها، وإلى مؤسسات جديدة تتحلى بالتزام وقدرة قوية. ويمكن لهذه الصناديق أن

تكون وسطاء للحصول على قروض من مصادر تجارية، وأن تشجيع أدوات مختلفة في أسواق رأس المال بغية جمع الأموال لبرامج الائتمانات الصغيرة. كما ينبغي لهذه المراافق أن تدعم طائفة واسعة من المؤسسات والمنهجيات الائتمانية المستدامة، وأن تحترم كلا من الحقائق العالمية وتواجد الكثير من هياكل ونهج تمويل المشاريع الصغيرة المحلية الناجحة. وتستطيع هذه المراافق أن تكون بمثابة شبكات لتبادل المعارف والدرارة الفنية ضمن البلاد والأقاليم وفيما بينها.

وبينبغي للمؤسسات المانحة أن تدرك كلما تعاملت مع مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة أهمية المبادرة المحلية والقاعدة المؤسسية المتوافرة. وبينبغي لها أن تتبع المبادرات المحلية وأن تعززها كلما أمكن. وحتى لو قام المانحون برعايا استحداث مؤسسات جديدة، فلا بد لهم من كفالة قيام قاعدة محلية متينة لهذه المؤسسات.

وبينبغي للمصارف المتعددة الأطراف أن تحرص حرصاً شديداً، سواءً أكانت تستعمل أدوات جديدة أو أدوات عادية لتقديم القروض، على ألا تطغى مبالغ التمويل الكبيرة على القدرة المؤسسية المحلية، وعلى ألا تزيل ما هو متاح من حواجز للمؤسسات المحلية لإقامة صلات مع القطاع الخاص.

ويدور نقاش في البلدان الصناعية فيما بين مؤسسات التمويل وصانعي السياسات والممارسين حول ما لإنشاء كيان منظم يدير أموال تمويل المشاريع الصغيرة من فائدة كبيرة. فعلى سبيل المثال، بدأت مناقشات جدية في الولايات المتحدة بشأن الحاجة إلى "وسيط للمشاريع الفردية الصغيرة" ليحاول تعبئة التمويل ووضع مقاييس أداء لهذه الصناعة، والارتقاء بهذا الميدان إلى المستويات التالية من النضوج.

٣ - الائتمانات الصغيرة والأسواق المالية التجارية

إن الوصول إلى الأسواق المالية التقليدية التي سيحتاج إليها لتحفيز النمو السريع في الائتمانات الصغيرة هو عملية صعبة تستلزم بذل أفضل الجهد من قبل كل من الممارسين المتمرسين العاملين في الائتمانات الصغيرة وكبار المديرين في خضم المجال المالي. ويسعى اجتماع القمة إلى توفير منصة لتنقيف أصحاب المصلحة الطبيعيين في الائتمانات الصغيرة وكبار قادة القطاع المالي، على السواء، بالتقدم الكبير المحرز نحو المزاوجة بين الائتمانات الصغيرة والأسواق المالية التقليدية. وتعتبر المبادرات التالية، القائمة فعلاً، مؤشرات واعدة.

إشراك نظم المصارف الوطنية

تقرض بعض برامج الائتمانات الصغيرة أموالاً من المصارف التجارية لإقراضها لعملائها. وتقوم الكثير من برامج المشاريع الصغيرة حالياً بتمويل حواجز الأوراق المالية لديها عن طريق الوصول إلى الأسواق المصرفية المحلية كعملاء لهم صفة الشركة - وهنا بجميع الشروط العادلة. وفي

كثير من الحالات، ضارع أداء القطاع المالي السابق أو فاقه. ومن ثم لم تعد برامج الائتمانات الصغيرة تعتمد حسرا على المنح أو الهبات الخارجية لتمويل عملياتها.

إنشاء مؤسسات مالية متخصصة داخل النظم المصرفية الوطنية

أنشأت بعض منظمات الائتمانات الصغيرة مؤسسات مالية مكتملة يجري تنظيمها بإشراف مجموعة من المصارف. ولا تختلف هذه المؤسسات عن غيرها من المصارف إلا في شيء واحد: فهي مكرسة على وجه الحصر لتمويل المشاريع الصغيرة. وتم ذلك بالفعل في آسيا (مصرف داغانغ بالي في إندونيسيا)، وفي أمريكا اللاتينية (مصرف بانكوسول في بوليفيا)، كما يجري إنشاؤه في أفريقيا (K-Rep في كينيا). وفي بعض الحالات، أنشأت المصارف التقليدية عمليات ناجحة لتقديم القروض الصغيرة (مثل مصرف مالتي كريديت، في بنما، ومصرف التنمية، في شيلي).

وعندما تحول برامج الائتمانات الصغيرة لتصبح مؤسسات مالية رسمية، يمكنها أن تحدث أثرا باهرا. فعلى سبيل المثال، يخدم الجهاز المصرفي البوليفي بأسره ما مجموعه ١٦٧ ٠٠٠ عميل، منهم ٦٣ ٠٠٠ عميل (أو نحو ٤ في المائة) يتعاملون مع مصرف بانكوسول. كما تحقق أداء اقتصادي جذاب، على نحو ما يتبيّن من عائد الأصول الذي حققه مصرف بانكوسول وبلغ ٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٤ - وهو أعلى عائد تحقق في النظام المالي البوليفي بكامله.

تبعية المدخرات من المشاريع الفردية الصغيرة

ثبت ما لدى هذا القطاع من إمكانية هائلة لتحقيق المدخرات وذلك من خلال عدة أمور منها، التجارب المحققة في إندونيسيا (مصرف داغانغ بالي) وبنغلاديش (مصرف غرامين)، وبوليفيا (بانكوسول)، ومالي (كافو جيفينيو)، والسنغال (كريديت موتوكيل Credit Mutuel du Senegal).

وتمثل مدخرات أصحاب المشاريع الصغيرة في تعاونيات الادخار والائتمان ١,٣٤٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في العالم النامي. وثبتت صلاحية المدخرات للبقاء وأهميتها بين أصحاب المشاريع الصغيرة في البلدان الصناعية كذلك. فعلى سبيل المثال، إن البرامج الأمريكية التي يجري تشغيلها من قبل 'استثمارات المجتمع المحلي بالجاذب الشرقي'، و 'شركة تنمية المشاريع التجارية'، و 'مشروع النساء العاملات لحسابهن' قد أظهرت بنجاح قدرة أصحاب المشاريع الصغيرة على الالسهام في تطويرهم الاقتصادي والاجتماعي من خلال المدخرات.

إصدار صكوك الدين من خلال المصافق الوطنية

نجح في باراغواي عام ١٩٩٥ إصدار الأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية عن طريق خبراء المشاريع التجارية الصغيرة التي ليست مؤسسات مالية رسمية، وذلك من خلال

المنظمة غير الحكومية Fundacion Paraguay de Cooperacion y Desarrollo بإصدار قيمته ١٥٠ ٠٠٠ دولار من الولايات المتحدة.

طرح الصكوك المالية الصادرة عن مؤسسات الائتمان الصغيرة في الأسواق المالية

جرى إيداع شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف بانكوسول في الأسواق الأمريكية والفرنسية لدى مؤسسات مالية ممتازة على أساس تجاري محض. ومن ثم، أصبحت أرقى الأسواق المالية في العالم متعددة فعلاً بالدفع أمام صاحبة مشروع تجاري صغير تبع بضاعتها على قارعة الطريق في لا باز. ويعتبر سد هذه الفجوة علامة بارزة على طريق تنمية مالية المشاريع التجارية الصغيرة.

تحويل حواضن قروض المشاريع الفردية الصغيرة إلى أوراق مالية

تقوم شبكة أكسيون في أمريكا اللاتينية بتوزيع نموذج لإصدار أوراق تجارية مضمونة بحواضن قروض المشاريع الفردية الصغيرة في الأسواق المالية المحلية. ومن المقرر تتنفيذ ذلك قبل عام ١٩٩٧. وقد يشكل هذا، في حالة نجاحه، نموذجاً بديلاً يماثل في قوته نموذج المؤسسات المالية المعتمدة في السابق.

إنشاء صناديق رؤوس الأموال السهمية وشبه السهمية

أنشئت الصناديق حديثة الإنماء مثل صندوق بروفند وصندوق أكسيونز غيتوي من أجل توفير رأس المال الاستثماري لمقرضي الائتمان الصغير الذين أصبحوا جاهزين للتحول إلى مصادر للتمويل التجاري أكثر اتساماً بالطابع التقليدي. وبروفند هو صندوق لرؤوس الأموال السهمية طاقته الاستثمارية ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ومقره الواقع في كوستاريكا بدأ عملياته في عام ١٩٩٥ بدعم من مصادر شتى، أما صندوق أكسيونز غيتوي، فهو صندوق استثمار في رؤوس الأموال السهمية وشبه السهمية والديون الرئيسية. ومن المنتظر أن تبلغ طاقته الاستثمارية ٩ ملايين من دولارات الولايات المتحدة.

الصناديق الاستثمارية ذات المسؤولية الاجتماعية

إن مجتمع الاستثمارات ذو المسؤولية الاجتماعية، خصوصاً الاستثمارات المقدمة من البلدان الصناعية، أسهم على نحو هام في تمكين مؤسسات الائتمان الصغيرة من الوصول إلى مصادر الأموال التجارية. وقد استثمرت صناديق مثل كالفيرت فوند في الآليات (مثل أكسيونز بريديج فند) التي تعامل في الوصول إلى الصناديق التجارية والتأثير عليها، أو تستثمر في المؤسسات المالية المتخصصة في المشاريع الصغيرة.

وللبناء على هذه البدايات الوااعدة، يجب أن يقوم قادة الائتمانات الصغيرة والمتخصصون بالقطاع المالي، وكبار المنظمين الحكوميين، بإنشاء الشبكات الميسّرة الضرورية وإزالة العوائق غير الضرورية التي تعوق وصل الائتمانات الصغيرة بأسواق رأس المال. ويجب أن يقوموا، من خلال عملهم معاً، بتحديد المسائل الهامة وحلها. ويتعين عليهم أن يدرسوا المسائل المتعلقة بالبيئة التنظيمية، وعيوب الأسواق، والإبلاغ المالي، وأفضل الممارسات المالية، والتسويق، وإدارة المخاطر، وتصنيف الائتمانات.

وتمثل الائتمانات الصغيرة من وجوه كثيرة، انتصاراً للواقع العملي على الإيديولوجية. فهي استراتيجية للوصول إلى أقل القطاعات دخلاً، ولكنها بدلًا من أن تكون إحساناً، فهي استثمار في اعتماد الأفراد على أنفسهم. وهي تضع دور الحكومات في بداية دورة الابتكار، حيث يمكنها مساعدة المجتمع المدني في اتخاذ المبادرات قبل أن تصبح صالحة للبقاء اقتصادياً بفترة طويلة وإلى أن تصبح كذلك - لا من أجل أن تحل محل دور القطاع الخاص ولكن لتقوم تحديداً بتشجيع إشراكه.

باء - بناء القدرات المؤسسية في العالم النامي

يتمثل التحدي الأكبر الوحيد أمام توسيع الائتمانات الصغيرة ليشمل 100 مليون من أفراد الأسر في العالم والذي ينبع التحدي المتمثل في تعبئة التمويل اللازم، في الحاجة إلى بناء قدرة مؤسسية محلية في المجتمعات المحلية في أرجاء العالم. وينبغي أن يكون التركيز في بناء القدرات على تعزيز الآلاف من منظمات الائتمانات الصغيرة غير الحكومية الحالية والتعاونيات والاتحادات الائتمانية والمجموعات الشعبية وبنوك مكافحة الفقر القائمة حالياً والتي تمثل في الوقت الحالي حركة الائتمانات الصغيرة. وقد ثبت أن أنجح الطرق لبناء القدرات المؤسسية في المؤسسات المحلية في أرجاء العالم، هي تحقيق التبادل المنظم للخبرات بين منظمات الممارسين ذاتها بدلًا من استخدام الخبراء الاستشاريين الأجانب.

إن للشبكات المحلية والإقليمية والعالمية لممارسي الائتمانات الصغيرة أدوار رئيسية ينبغي أن تقوم بها في بناء هذه القدرات المؤسسية. وهذه الشبكات تستطيع أن تقدم خدمات أكثر بكثير من الخدمات القائمة على الممارسين وهي تنطوي في أحسن أحوالها على مبادئ مشتركة ومساعدة متبادلة عن النتائج. وفي مقدور شبكات الممارسين العالمية والإقليمية، التي تنشأ عادة في شكل منظمات غير حكومية، أن تنظم التدريب القائم على الممارسين وتوفير الخدمات الفنية وإقامة آليات ذاتية التنظيم للتقييد بالمعايير والمساعدة في تعبئة الأموال للمؤسسات التي تستوفي المعايير المتفق بشأنها. وتمثل النجاح في شبكات الممارسين هذه في الإقرار بأن معظم الدراسة الفنية في مجال الائتمانات الصغيرة توجد في البلدان النامية وأن أية مساعدة خارجية ينبغي أن تدعم المبادرة المحلية والمؤسسات المحلية لا أن تحل محلها.

ومن المهم الاعتراف بأن كثيراً من المنظمات غير الحكومية تحتاج لأن تغير نهجها ومقدراتها ونظمها بشكل مثير إذا أرادت أن تنجح في مجال الائتمانات الصغيرة. وينبغيتناول الائتمانات الصغيرة

بوصفه عملاً تجاريًا مسؤولاً اجتماعياً يستجيب لحاجة المجتمع وليس كعمل خيري أو رعاية اجتماعية ويصعب إدماج برنامج ناجح للائتمانات الصغيرة في مؤسسة تتبع نهج الإغاثة أو الخدمة الاجتماعية لمساعدة الفقراء. وبالرغم من ذلك حققت بعض المنظمات غير الحكومية نجاحاً في هذا التحول ومن المهم اعتماد مقاييس مشتركة للأداء وشمول الخدمة والممارسات التجارية بدلاً من أي فكرة مسبقة عن المنظمات التي يمكنها أن تنجح في مجال الائتمانات الصغيرة أو لا يمكنها.

كما ينبغي تشجيع الأنواع الأخرى من المؤسسات ومساعدتها في توفير الائتمانات الصغيرة لأفقر الناس. كما ينبغي حفظ البنوك الكبيرة والصغيرة على السواء لتقديم الخدمات إلى أصحاب المشاريع الصغيرة إما من خلال الإدارات الحالية أو إدارات الإقراض المتخصصة أو بواسطة المؤسسات الفرعية المكرسة لهذا النوع المتخصص من النشاط. وسوف تسعى البنوك وبشكل متزايد، بعد أن يصبح نجاح وربحية الائتمانات الصغيرة أكثر وضوحاً إلى الدخول في الميدان. ويجب أن تكون المؤسسات المالية الدولية والإقليمية على استعداد لتقديم الإرشاد وإحالة البنوك المحلية إلى مصادر المشورة والتدريب من النوعية الكبيرة.

١ - داعية التغيير الاجتماعي ورئيس المؤسسة

في الوقت الذي ينبغي أن يتحمّل فيه التركيز في بناء القدرات إلى تعزيز المؤسسات القائمة فإن العامل الرئيسي في وضع برنامج جديد يتمثل في وجود الفرد الملائم الذي يقبل التحدّي بأن يصبح أحد دعاء التغيير الاجتماعي. ويهمّ هؤلاء الأفراد بإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية في القطاع الخاص ويلتزمون ببناء مؤسسة من القطاع الخاص تقوم على الممارسة التجارية السليمة والقيم الاجتماعية على السواء. ويوجد دعاء التغيير الاجتماعي في كل مكان ولكنهم هم أنفسهم لا يدركون الإمكانيات التي يتمتعون بها وهم موجودون في جميع قطاعات المجتمع: العمل التجاري، والأكاديميات، والفنون، والبيروقراطية، وفئات المهنيين والمنظمات الدولية، والمؤسسات الدينية، والناشطون السياسيون، والأشخاصيون الاجتماعيون وكثير من الخلقيات الأخرى.

وتحتاج الحركة لخطة منتظمة للدعائية والتوظيف من خلال برامج لإظهار المواهب والحوار بغية العثور على المواهب الالزمة وتطويرها بالقدر الكافي من الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك هناك حاجة لوضع عملية للتدريب تتيح لكل مرشح الفرصة، ضمن بيئة ممكنة، لاختبار موهبته أو موهبتها. وتستطيع المصارف التجارية والإنسانية وكذلك المؤسسات المالية الأخرى كرابطات الأدخار والإقراض والتعاونيات والاتحادات الائتمانية أن تضع وتوسيع برامج خاصة بها للائتمان الصغير. وفي استطاعتتها أن تختار لهذه البرامج روّسأء الموظفين التنفيذيين المدربين بشكل خاص بدلاً من دعاء التغيير الاجتماعي. ولتعيين وتدريب هؤلاء الموظفين التنفيذيين من القطاع الخاص والموظفين التابعين لهم أهمية متساوية لأهمية إعداد دعاء التغيير الاجتماعي في قطاع المنظمات غير الحكومية.

- ٢ - التوسيع المثير في عدد القادة والموظفين

تم وضع نموذج كنقطة انطلاق لتقدير الآثار المتربعة على الوصول إلى ١٠٠ مليون من أفراد الأسر في العالم بتوفير الائتمانات من أجل مزاولة الأعمال الفردية وكذلك الخدمات المالية والتجارية الأخرى وذلك لفهم حجم ونطاق القدرة المؤسسية المطلوبة. وتعكس مؤشرات النطاق التالية المتواسطات المؤسسية ولا ينبغي تفسير نماذج التوظيف والنماذج التنظيمية التي تدعم هذه الأعداد تفسيراً حرفيًا. ويقدم هذا النموذج أساساً لتقدير عدد الموظفين المطلوب لتوسيع المؤسسات الحالية وإنشاء المؤسسات الجديدة اللازمة لتحقيق أهداف مؤتمر القمة. ومرة أخرى ينبغي أن ينصب التركيز في الحسابات التالية على تعزيز وتوسيع آلاف برامج الائتمانات الصغيرة القائمة.

يحتاج دعاة التغيير الاجتماعي ورؤساء المؤسسات والبرامج الحالية إلى تدريب المدراء والموظفين الميدانيين للعمل على مستوى القرية. وأثبتت التجربة الميدانية أن عاملًا ميدانياً واحداً يستطيع أن يخدم ٢٠٠ مقتضى. فبافتراض هذه النسبة بين الموظفين والعملاء ستكون هنالك حاجة إلى ٥٠٠ من العمال الميدانيين لخدمة ١٠٠ مليون عميل. وإذا افترض أن معدل الترك أثناء فترة التدريب هو ١٥ في المائة فإن العدد الإجمالي للمتدربين من العمال الميدانيين سيكون ٥٧٥ ٠٠٠.

واستناداً، مرة أخرى، إلى التجربة يمكن الافتراض بأن في استطاعة مدير أو مشرف واحد أن يشرف على أنشطة ٨ من العمال الميدانيين. ويعني ذلك بالمقابل وجوب توفير التدريب لـ ٧١ ٨٧٥ مديرًا - مشرفاً.

ويمكن على مدى عشر سنوات تدريب هذا العدد في فصول تشهد زيادة مطردة في الحجم:

المدراء	العمال الميدانيون	السنة
٢٥٠	٢ ٠٠٠	١٩٩٦
٦٢٥	٥ ٠٠٠	١٩٩٧
٣ ١٢٥	١٠ ٠٠٠	١٩٩٨
٦ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	١٩٩٩
٩ ٣٧٥	٤٨ ٠٠٠	٢٠٠٠
٩ ٣٧٥	٧٥ ٠٠٠	٢٠٠١
١٢ ٥٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٢٠٠٢
١٨ ٧٥٠	١٥٠ ٠٠٠	٢٠٠٣
٢٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	٢٠٠٤
٧١ ٨٧٥	٥٧٥ ٠٠٠	المجموع:

ومثلاً تبذل برامج الائتمانات الصغيرة جهوداً خاصة للوصول إلى المقترضات كذلك ينبغي تصميم التدريب والتعيين لتعزيز التوازن بين الجنسين في موظفي البرامج على الصعيد الميداني والإداري.

وقد تساعد المعلومات عن الخبرات التدريبية في أحد البلدان في إعطاء صورة عن قدرة التدريب الحالية. ففي بنغلاديش، رغم كونها حالة استثنائية، تعمل ١٥٠ منظمة غير حكومية على الأقل في برامج الائتمانات الصغيرة وتخدم ٢,٥ مليون مقترض تقريراً (بالإضافة إلى ٢,١ مليون مقترض من بنك غرامين). وتخدم إحدى المنظمات غير الحكومية (براك) أكثر من مليون مقترض. وقد قامت هذه المنظمات غير الحكومية بإنشاء مرافق التدريب الخاصة بها لتنفيذ برامجها. وحقق مصرف غرامين أعلى مستوى للتدريب فيه في عام ١٩٩١ عندما قام بإعداد ٦٨٢ موظفاً في سنة واحدة. وفي عام ١٩٩٥ قام صندوق غرامين الاستثماري وبنك غرامين على نحو مشترك بتدريب ٦٥٠ موظفاً دولياً.

٣ - تنظيم التدريب

تمثل نجاح حركة الائتمانات الصغيرة حتى الآن في القيام، على نحو سريع ولا مركزي، بوضع كثير من النماذج المختلفة. ويظل الميدان جديداً في حالة تطور سريع. وما يعتبر حداً للمعرفة سوف يتم استيعابه بسرعة واستخلفة معرفة جديدة. وتحدث الابتكارات التي سيسند التعليم عليها في مختلف الأماكن وبمعداتات سرعة مختلفة والمطلوب هو إيجاد الآليات اللازمة لاكتساب هذا التعليم ونقله على وجه السرعة وبطريقة فعالة من مكان إلى آخر.

ويشمل ذلك:

* تبادل الممارسين المستمر عن طريق الشبكات الفرعية؛

* وتبادل الممارسين عبر الخطوط الفرعية؛

* و توفير فرص التدريب القصيرة الأجل للنشر السريع للتقنيات الجديدة؛

* والتوثيق الذي يحلل ويصف الأشياء التي تعمل وأسباب ذلك؛

* وتوفير المواد التقنية العملية التي يسهل قراءتها وتساعد الممارسين على فهم كيفية تنفيذ الطرق، وإجراء التحليلات، وتشكيل وإدارة حواافظ الأوراق المالية، وتقديم الخدمات لتطوير الأعمال التجارية، والوصول إلى القراء جداً بطريقة فعالة للتکالیف، إلخ؛

* واستخدام الوسائل الالكترونية في الاتصالات لعقد الحلقات الدراسية على الخط وحل المشاكل والتبادل السريع للمواد.

وهنالك حاجة لتشجيع طائفة من منظمات الائتمانات الصغيرة وشبكات الممارسين الإقليمية والعالمية وغيرها على تنظيم التدريب. ويمكن الإشراف على المنظمات الناجحة لتمويل المشاريع الصغيرة لبناء عملية يمكن أن تشمل قادة منظمات وبرامج تمويل المشاريع الصغيرة الجديدة، والشرع في عملية انطلاق ودراسة الإدارة الناجحة لعمليات تمويل المشاريع الصغيرة، وتعلم كيفية إنشاء العمليات حتى تصل إلى درجة الاستدامة. ويتعين توفير هذا التدريب في مستويات التدريب التمهيدي وتحديث المعلومات والمستويات المتقدمة والمتخصصة، وسوف يسير تدريب دعوة التغيير الاجتماعي والموظفين التنفيذيين التجاريين على مسارات مختلفة من مسارات تدريب المدراء والموظفين المدنيين. وينبغي تصميم برامج التدريب لتشمل مجموعات المنظمات القطرية والإقليمية التي تعمل في مراحل مماثلة من التنمية لتشجيع تقاسم الخبرات وإيجاد شعور بالمسؤولية المتبادلة عن النتائج. وعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم مصرف غرامين وصندوق غرامين الاستثماري بالعمل مع مجموعة تتألف من ١٠٠٠ مؤسسة بطريقة مستمرة على مدى فترة السنوات التسع اللاحقة لمؤتمر القمة.

وبإضافة إلى التدريب والخبرات التقنية وزيارات تبادل الخبرات تحتاج شبكات الممارسين والمنظمات الناجحة لتمويل المشاريع الصغيرة إلى تنظيم حلقات عمل متخصصة ومؤتمرات بشأن مواضع محددة (على سبيل المثال مشاكل السداد واستراتيجيات الإصلاح).

وللقيام بهذا التدريب، ستحتاج مختلف المنظمات والشبكات إلى الدعم في وضع برامج التدريب داخل المؤسسات العاملة وكذلك البرامج الوطنية والإقليمية والعالمية ويمكن استخدام المرافق الموجودة نظرا لأن الوضع المثالي للتدريب يشمل جماعات يتراوح عددها بين ٢٠ و ٥٠ فردا.

وسيتم تدريب ٩٠ في المائة من المدراء والعمال الميدانيين في بلدانهم من قبل مؤسسات الائتمانات الصغيرة الشعبية، وسيتلقى ١٠ في المائة منهم التدريب خارج بلدانهم في مرافق إقليمية.

ولا بد من أن توجد مرافق التدريب في مكان استراتيجي لتوفير تدريب جيد النوعية للموظفين والإدارة في المنطقة. كما أنه لا بد من إنشاء خمسة مراكز للتفوق على الأقل ضمن المؤسسات العاملة المحلية لتوفير القدوة في مجال التدريب والتوجيه ولاختبار المنهجيات الجديدة.

٤ - مواد التدريب

تحتاج مؤسسات وشبكات تمويل المشاريع الصغيرة الرائدة التي تقوم بتنظيم هذا التدريب إلى ترجمة المواد الموجودة. كما أنها ستحتاج من أجل تسهيل التدريب بواسطة مجموعة من المؤسسات، إلى

تحسين المواد الحالية وإتاحتها على نطاق واسع. وتكون هناك حاجة لجهاز الفيديو والشراطط السمعية والأفلام والبرامج والكتيبات والمنشورات وسيحتاج إعدادها وتوزيعها إلى دعم مالي.

- ٥ -

تكلفة التدريب

تكلفة التدريب داخل البلد

يتوقع أن يتلقى ٩٠ في المائة من المدراء الجدد والموظفين الميدانيين التدريب داخل البلد سواء كان ذلك في مؤسسات جديدة أو موجودة بالفعل. وبافتراض تكلفة قدرها ١٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للعامل الميداني لفترة ستة أشهر من التدريب داخل البلد، وتكلفة قدرها ٣٠٠ دولار للمشرف/المدير لفترة ستة أشهر من التدريب داخل البلد:

٥١٧ مليون دولار	تكلفة التدريب لـ ٥٠٠ عامل ميداني:
٦٤ مليون دولار	تكلفة تدريب ٦٨٨ مشرفًا/مديراً:
٦٠ مليون دولار	المجموع الفرعي:

تكلفة التدريب في المراكز الإقليمية

من المتوقع أن يتلقى ١٠ في المائة فقط من المدراء والعمال الميدانيين التدريب في مراكز التدريب الإقليمية. وبافتراض أن تكلفة العامل الميداني تبلغ ١٥٠٠ دولار لفترة ١٠ أسابيع من التدريب في مركز إقليمي، وأن تكلفة المشرف/المدير تبلغ ٢٠٠٠ دولار لفترة ١٠ أسابيع من التدريب في المركز الإقليمي:

٥٧ مليون دولار	تكلفة تدريب ٥٠٠ عامل ميداني:
٧٢ مليون دولار	تكلفة تدريب ١٨٧ مشرفًا/مديراً:
١٠٠ مليون دولار	المجموع الفرعي:
٧١ مليون دولار	مجموع تكلفة التدريب داخل البلد والتدريب الإقليمي:

وتشمل تكاليف التدريب جميع التكاليف التشغيلية لمعاهد التدريب أثناء تدريب المدراء والموظفين. ولا يشمل الرقم المذكور آنفاً التكاليف الرأسمالية اللاحزة لإنشاء المعاهد ولا يعكس النقصان على تدريب المدربين وتصميم وإنتاج مواد التدريب وتكاليف البحث العملية لتحسين وموافقة احتياجات التدريب. وينبغي زيادة المبلغ الإجمالي وقدره ٧٠١ مليون دولار من أجل تكلفة هذه البنود بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً. وبالتالي يصبح المبلغ الإجمالي المطلوب لبرنامج التدريب العالمي ١٠٦ بليون دولار.

جيم - بناء القدرات المؤسسية في البلدان الصناعية

في معظم البلدان الصناعية، تصبح مزاولة الأعمال الفردية، على نحو متزايد، خيارا للعمل أو للعمل مجددا بالنسبة للكثيرين ولا سيما الفقراء. ويلجأ الكثيرون من الأفراد ذوي العمالة الناقصة أو العاطلين عن العمل إلى مزاولة الأعمال الفردية باعتبارها وسيلة تدر عليهم وعلى أسرهم دخلا جديدا وتمكيليا.

وخلال السنوات العشر الماضية، نشأ هيكل أساسى لمنظمات تنمية المشاريع الصغيرة جاء استجابة مباشرة لذلك الاتجاه وتجمع هذه المنظمات، ومعظمها لا يستهدف الربح، بين التمكين والتعليم والإقراض باعتبار هذه حواجز تخفف من حدة الفقر. وبعض البرامج "إقراضية أساساً" وتشدد على ضرورة تقديم رؤوس أموال صغيرة إلى الفقراء الذين يزاولون عملاً فردياً، وبعضاها الآخر "تدريبية أساساً" وتشدد على ضرورة تحسين مهارات الفقراء ومعارفهم في الأعمال التجارية. ورغم وجود نماذج برنامجية كثيرة فإنها جميعاً تقر بتأصل قيمة الفرد وكرامته. وجميعها تحاول التأسيس على نقاط قوة صاحب المشروع الصغير أي: قدرته على الإبداع ومثابرته وعمله الدؤوب وروح المخاطرة. وتسعى جميع البرامج إلى "تمهيد ميدان اللعب الاقتصادي" أمام الفقراء لتمكينهم من فرصة الوصول إلى الموارد الاقتصادية.

ومن بين أفقـر ١٠٠ مليون أسرة التي يـسعـي مؤـتمرـ القـمةـ إلـىـ الوـصـولـ إلـيـهاـ، سـيعـثـرـ عـلـىـ أـربـعـةـ مـلاـيـينـ أـسـرـةـ فـيـ الـبـلـدـانـ الصـنـاعـيـةـ. ويـمـثـلـ هـذـاـ الرـقـمـ هـدـفـاـ طـمـوـحـاـ جـدـاـ وـلـكـنـ قـيـمـاـ بـالـنـسـبـةـ لـحـرـكـةـ الـائـتـمـاتـاتـ الصـغـيرـةـ فـيـ الـعـالـمـ الـمـتـقـدـمـ النـمـوـ حـيـثـ أـنـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ تـوـجـدـ فـيـهاـ مـثـلـاـ مـاـ يـقـارـبـ ٣٠٠ـ بـرـنـامـجـ لـتـنـمـيـةـ الـمـشـارـيعـ الصـغـيرـةـ يـشـمـلـ شـاطـئـهاـ حـالـيـاـ مـاـ بـيـنـ ٠٠٠ـ ٤ـ وـ ٥٠ـ ٠٠ـ أـسـرـةـ سـنـوـيـاـ. وـسـيـطـلـبـ الـوـصـولـ إـلـىـ أـرـبـعـةـ مـلاـيـينـ أـسـرـةـ بـحـلـولـ عـامـ ٢٠٠٥ـ توـسـيـعـ مـدـىـ شـمـولـ هـذـهـ الـجـهـودـ عـلـىـ نـحـوـ كـبـيرـ. وـسـتـحـتـاجـ الـبـرـامـجـ الـقـائـمـةـ إـلـىـ تـسـوـيـقـ خـدـمـاتـهاـ بـمـزـيدـ مـنـ الـحـمـاسـ وـتـعـزـيزـ نـظـمـهاـ الـمـالـيـةـ وـالـإـدـارـيـةـ وـالـتـنـظـيمـيـةـ، الدـاخـلـيـةـ، بـفـيـةـ الـقـيـامـ، عـلـىـ نـحـوـ فـعـالـ، بـمـواجهـةـ قـاعـدـةـ الـزـبـائـنـ الـمـتـنـاـبـيـةـ بـسـرـعـةـ. وـسـيـتـعـيـنـ تـصـمـيمـ إـلـاـطـاقـ بـرـامـجـ جـدـيـدةـ وـالـاستـفـادـةـ مـنـ تـنـاميـ الـخـبـرـاتـ الـمـكـتـبـةـ فـيـ مـجـالـ تـنـمـيـةـ الـمـشـارـيعـ الصـغـيرـةـ يـمـكـنـ زـيـادـةـ أـعـدـادـهاـ بـصـورـةـ سـرـيـعةـ نـسـبـيـاـ وـسـتـسـاعـدـ كـذـلـكـ الشـرـاكـاتـ الـاسـتـراتـيـجـيـةـ بـيـنـ الـبـرـامـجـ وـغـيـرـهـاـ مـنـ الـكـيـاـنـاتـ الـمـالـيـةـ وـالـتـدـرـيـبـيـةـ وـكـيـاـنـاتـ تـقـدـيمـ الـمـسـاعـدـةـ الـتـقـنـيـةـ، الـجـهـودـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ زـيـادـةـ خـدـمـاتـ الـبـرـامـجـ. إـذـاـ أـرـيدـ لـحـرـكـةـ تـقـدـيمـ الـقـرـوـضـ الصـغـيرـةـ فـيـ الـبـلـدـانـ الصـنـاعـيـةـ أـنـ تـحـقـقـ هـدـفـ الـوـصـولـ إـلـىـ أـرـبـعـةـ مـلاـيـينـ أـسـرـةـ بـحـلـولـ عـامـ ٢٠٠٥ـ، فـسـيـتـعـيـنـ تـحـسـينـ قـدـرـتـهاـ فـيـ خـمـسـةـ مـجاـلـاتـ رـئـيـسـيـةـ:

* التطوير والإبتكار المنهجيـانـ

* تحسين الأداء ووضع مقاييسه

* بناء القدرات التنظيمية

* تعبئة الموارد المالية الإضافية:

* تعديل اللوائح.

١ - التطوير والابتكار المنهجي

يمكن لبرامج الائتمانات الصغيرة في البلدان الصناعية أن تستفيد من تحليل ما يحدث في معظم برامج الائتمانات الصغيرة الناجحة من ابتكارات وأساليب برنامجية تحليلاً مركزاً ومنظماً ومن انتشار تلك الأساليب والابتكارات. فمشروع تعليم مزاولة الأعمال الفردية يزود الساحة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعلومات عن عوامل النجاح الحاسمة من قبيل فعالية تكلفة البرامج والاستقلال المالي والتنظيمي وأداء القروض. وينبغي زيادة تحليل هذه العناصر وغيرها من العناصر الهامة بما يجعلها تؤدي بعد جمعها على النحو المناسب إلى تزويد ذوي الدخل المنخفض تزويداً فعالاً وعلى نطاق واسع بالخدمات المستهدفة في مجال تنمية الأنشطة التجارية.

وإن نشر هذه النتائج وغيرها على نطاق واسع في أوساط ممارسي الائتمانات الصغيرة يمكنه أن يؤدي إلى إيجاد أفضل الممارسات والمعايير. فمشاريع البيانات العملية المركزية والموجهة نحو التعلم المنظم يمكنها أن تضع نقاطاً مرجعية للتطور المستمر القائم في هذا المجال. ففي الولايات المتحدة، يمثل المؤتمر السنوي لرابطة إتحاد الفرق لتنظيم المشاريع لتبادل المعلومات. ويمكن استكمال أعمال هذا المؤتمر بإدراج عروض لنماذج البرامج الناجحة ومشاريع البيانات العملية التي تطوي الدروس المستخلصة منها على معاني تفاصيل في النهوض بهذا الميدان في مجالات رئيسية كمجالي الأداء وفعالية التكلفة. وثمة حاجة لمؤسسات تركز على إجراء التحاليل وتوثيق الأساليب والابتكارات البرنامجية الفعالة. وكل خطة لنشر هذا العمل ينبغي أن تشمل إصدار المنشورات وعقد المؤتمرات وتداول البرامج.

٢ - تحسين الأداء ووضع مقاييسه

ينبغي توثيق وتحسين أداء برامج الائتمانات الصغيرة في البلدان الصناعية بغية تأمين موارد إضافية والإبقاء على نوعية الخدمة المقدمة وتحسينها. وينبغي أن تشمل هذه العملية وضع مقاييس وتعاريف معيارية لهذه الصناعة؛ وتشجيع الإبلاغ الواضح والمتسلق؛ ودعم تجميع البيانات الأساسية وتحليلها؛ ووضع مقاييس الأداء؛ وكسب موافقة الممارسين والمانحين على قبول تلك المقاييس واستخدامها.

٣ - بناء القدرات التنظيمية

إذا أريد لبرامج الائتمانات الصغيرة القائمة أن تزيد جهودها للوصول بحلول عام ٢٠٠٥ إلى الأربعة ملايين أسرة فقيرة، فإنه لا بد من تعزيز منظماتها وموظفيها وقدراتها القيادية. ويجب وضع كتب دليل تدريبي على النظم الإدارية والمالية والتشفيرية لبرامج الائتمانات الصغيرة. وينبغي وضع نظم المعلومات الإدارية الفعالة واستخدامها على نحو أكثر اتساقاً لزيادة رصد أداء البرامج على نحو أكثر فعالية. وينبغي

إيجاد الفرص لزيادة مستوى المهارات والمعارف في مجال التنظيم الاداري والمالي على صعيد الادارة العليا وكبار المديرين التنفيذيين. ويجب زيادة قابلية نقل هذه المهارات في جميع أنحاء المنظمة. وينبغي إيجاد فرص لإحداث مزيد من التطوير وتوفير مزيد من التدريب لمجالس الادارة بغية زيادة تعزيز قدرات المجالس في مجال الحكم وتطوير الموارد. وينبغي دعم فرص تبادل النظراء فيما بين البرامج بما في ذلك الدورات التمرينية.

وينبغي القيام، على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية، بتشجيع خلق منهجيات ومنظمات جديدة ولا سيما فيما يتعلق بتقديم الائتمانات. وينبغي تشجيع المنظمات القائمة على البحث عن شراكات ابتكارية واستراتيجية مع المؤسسات المالية الرسمية كالمحارف والاتحادات الائتمانية وشركات التأمين بغية إيجاد منتجات وخدمات جديدة أو تشجيعها على تحسين تقديم الخدمات.

وستبحث المنظمات عن طرق جديدة وابتكارية لتعزيز قدرتها المالية الداخلية. وسيطلب توفير قاعدة لدعم المنح تكون أكثر قابلية للتبؤ وأكثر دواماً الجمع بين الالتزام بتعطية قسط متزايد من التكاليف التشغيلية من خلال العائد المباشر المتآتى من إيرادات الفائدة ورسوم التدريب والمساعدة التقنية وغير ذلك من رسوم الخدمات المباشرة.

٤ - تعبئة الموارد المالية الإضافية

قدم الدعم المالي لبرامج الائتمانات الصغيرة من عدة مصادر. ففي الولايات المتحدة مثلاً، لعبت المؤسسات الخاصة والقطاع الخاص دوراً هاماً في غرس هذا العمل وإن كانت هذه الجهات المملوكة لم تلب سوى جزءٍ صغيرٍ من مجموعة الاحتياجات التمويلية القائمة في هذا الميدان. وتشير أحدث التمويل المستقبلية إلى نضوب الدعم المقدم من القطاعات الأساسية. وهناك في نفس الوقت عدد قليل من الجهات المملوكة التي ذهبت إلى أبعد من تقديم المنح على أساس فردي واستثمرت في إقامة هيكل أساسي يمكنه أن يدعم الوصول إلى مستويات أعلى من التعلم والأداء في هذا الميدان.

ويقدر مؤتمر القمة أنه ستكون ثمة حاجة إلى ما يقارب ٢١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للوصول بحلول عام ٢٠٠٥ إلى الـ ١٠٠ مليون أسرة. وستكون ثمة حاجة إلى حوالي ٤ بلايين دولار من تلك الأموال لتمويل الجهد المضطلع به في البلدان الصناعية للوصول إلى أربعة ملايين أسرة. والموارد اللازمة لتحقيق هدف مؤتمر القمة مطلوبة لثلاثة مجالات: الأموال التشغيلية، ورؤوس الأموال الإقراضية، واستحداث الهيئات.

الأموال التشغيلية

سيتعين على البرامج القائمة في الولايات المتحدة والبالغ عددها حوالي ٣٠٠ برنامج زيادة جهودها زيادة كبيرة وستكون ثمة حاجة في السنوات العشر القادمة إلى البدء بـ ٢٠٠ برنامج آخر

جديد. وهناك ٥٠٠ برنامج إضافي هي حالياً إما في طور التشغيل أو سيتعين الشروع فيها في بلدان صناعية أخرى. وستكون جميع هذه البرامج بحاجة إلى تغطية تكاليفها التشغيلية من خلال طرق تجمع بين المنح والقروض بشروط تساهلية أو غير ذلك من الإعاثات المالية، والإيرادات المباشرة الآتية من خلال خدمات البرامج.

رؤوس الأموال الإقراضية

من بين هذه البرامج الـ ٥٠٠، سيركز بعضها على التدريب والبعض الآخر على الائتمان وسيقدم قسط منها كلاً الخدمتين إلى الفقراء. ومن تلك المنظمات المركزية على الائتمان، سيقدمه بعضها مباشرة وسييسر بعضها الآخر للعملاء إمكانية الحصول على الائتمان من مصادر أخرى كال المصراف أو الاتحادات الائتمانية.

استحداث الهياكل

سيكون ثمة حاجة إلى موارد في شكل منح وإعاثات أخرى لاستحداث أفضل الممارسات وتدريب الموظفين وتحسين مهاراتهم وتنمية المواهب القيادية والتجريب والابتكار والإسراع بتطبيق وتقديم آخر ما جد في مجال تنمية المشاريع الصغيرة في البلدان الصناعية.

٥ - إصلاح الأنظمة

ليس من المتوقع أن تبلغ برامج المشاريع الصغيرة في البلدان الصناعية كامل قدراتها إلا بإزالة الحاجز التنظيمية. فوجود تلك العقبات لم يكن بسبب اعتراض وأصوات السياسات والمؤسسات المالية الكبيرة على تنمية المشاريع الصغيرة وإنما بسبب ندرة نظرية الثقافة التجارية والسياسية للدول المتقدمة اقتصادياً إلى ذوي الدخل المنخفض بوصفهم راغبين أو قادرين على المساهمة في اقتصاداتها عبر العمل المستقل. وهو ما ينشأ عنه إغفال تنمية المشاريع الصغيرة في القوانين الرامية إلى تعزيز التدريب المهني والتنمية الاقتصادية والتحفيز من الفقر، وفي العادة يعني إغفالها في القوانين إغفالها على صعيد الممارسة. ثم إن "شبكات الأمان" في البلدان الصناعية تعنى في العادة مبدأ الحماية لا التنمية مما يتطلب من المواطنين استنفاد مواردهم المالية قبل أن يصبحوا مؤهلين للمساعدة الحكومية. ففي الولايات المتحدة مثلاً تطبق قيود شديدة على إيرادات وأصول متلقى المساعدة الغذائية والطبية والنقدية. وهذه التحديدات تلغي إمكانية زيادة الدخل والأصول وهو ما لا بد منه للتخلص من الرعاية الاجتماعية عبر العمل المستقل.

وبينبغي بالتالي للدول الصناعية أن تضع أنظمة تشجع على تنمية المشاريع الصغيرة في أوسع نطاق وذلك باتباع المبادئ التوجيهية التالية:

* ينبغي السماح ل أصحاب المشاريع المحتملين الذين يتلقون المساعدة الحكومية بمراسلة الأصول التجارية وينبغي أن تعفى من الضرائب عائدات نشاطهم التجاري، مما هو ضروري لبدء تشغيل مشاريع تجارية تمكّنهم من الاستغناء عن المساعدة الحكومية والمساهمة في اقتصادات مجتمعاتهم.

* ينبغي أن يتواصل لفترة من الزمن تقديم استحقاقات الصحة ورعاية المعالين ل أصحاب المشاريع الصغيرة الذين استفزوا عن المساعدة الحكومية بفضل أنشطتهم التجارية الصغيرة.

* ينبغي للعديد من برامج التدريب المهني والتنمية الاقتصادية والأنشطة التجارية الصغيرة المدعومة من الحكومات أن تستكشف إمكانية تعديل أنشطتها لإدراج تنمية المشاريع الصغيرة باعتبارها استخداماً مشروعاً لأموال البرامج.

* ينبغي للوكالات الحكومية المتباينة المنظمة للتنمية الاقتصادية، والتجارة، للتدريب على الأعمال، والإسكان، والمساعدة العامة أن تكون على "فرق عمل مشتركة بين الوكالات"، لإيجاد بيئات مناسبة لوضع برامج تقديم الائتمانات الصغيرة للفقراء. وينبغي للقوانين التي تحدد الإطار الذي تنشر من خلاله تلك الأنظمة أن تكتب بطرق تعزز التنسيق والتعاون.

* ينبغي تشجيع الشراكات بين المؤسسات المالية التقليدية ومقدمي الائتمانات الصغيرة لزيادة مشاركة المصارف في برامج تقديم الائتمانات الصغيرة للفقراء.

دال - تحقيق هدف مؤتمر القمة

إن هدف شمول بالائتمانات من أجل مزاولة الأعمال الفردية لـ ١٠٠ مليون من أفراد الأسر في العالم، ولا سيما للنساء، بحلول عام ٢٠٠٥ وبالخدمات المالية والتجارية الأخرى هو هدف مهم. ومع ذلك فإننا نعتقد هذا الهدف بصفته التحدى الذي يواجهنا، ونبذل طاقاتنا من أجل تحقيقه. وبصدق القيام بذلك، فإننا ظلمت العون من حصيلة تعلم وإنجاز على مدى ما يزيد عن ربع قرن اكتسبتها المؤسسات الرائدة والأفراد الذين يقودون تلك المؤسسات، وظلمنا العون أيضاً من شجاعة وكرامة العملاء. ولحركة تحقيق هدف مؤتمر القمة آليتان أساسيتان هما: خطة العمل المؤسسية و المجالس مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة.

١ - خطة العمل المؤسسية

الأساس الرئيسي لحملة مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة سيكون خطة العمل المؤسسية. وسوف تتضمن خطط العمل المؤسسية أهدافاً كمية، ووصفاً للسبل، وجدولاً زمنياً. ولقد وافق الأعضاء في مجالس وكالات المانحين، والممارسون في مجال الائتمانات الصغيرة، ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على الوصول إلى مؤتمر القمة بعد إعداد خطة عمل مؤسستهم من أجل المساعدة في تنفيذ

هدف مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة. ولقد وافق الأعضاء الآخرون في المجلس على إعلان خطة عمل مؤسستهم من أجل المساهمة في تحقيق هدف مؤتمر القمة بحلول شباط/فبراير ١٩٩٨.

- ٢ - مجالس مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة

يمثل كل مجلس من مجالس مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة قطاعاً مختلفاً من المجتمع المدني، ومجالس مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة هي منتجيات لمنظمات مماثلة يدعم بعضها بعضاً فيما يتصل بتطوير وتنفيذ خطط عمل مؤسسية من أجل المساهمة في تحقيق هدف مؤتمر القمة. وسوف تقوم مجالس مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة، بدعم من أمانة مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة بما يلي: (١) العمل على انضمام آخرين إلى الحملة لتحقيق هدف مؤتمر القمة، (٢) والترويج لخطة تثقيفية وتبادل أفضل الممارسات فيما بين أعضاء المجلس، (٣) وتشجيع تطوير وتنفيذ خطط العمل المؤسسية.

وبمستطاع مختلف أنواع المؤسسات أن تقدم مساهمات مختلفة وفردية لتنفيذ هدف مؤتمر القمة. واستناداً إلى الحاجة المتواخدة في ميدان الائتمانات الصغيرة، يرد فيما يلي موجز للاقتراحات التي ربما يلتزم بها أعضاء كل مجلس من المجالس الخمسة عشر في خطط عملهم المؤسسية.

الممارسون في مجال الائتمانات الصغيرة

استحداث تعريف وتدابير وأفضل ممارسات متفق عليها دولياً من أجل الصلاحية المؤسسية وآثار البرامج على حد سواء

يتعين أن يحدد الممارسون في هذا المجال، بقصد العمل مع ممثلي المؤسسات المالية التجارية، ممارسات ومصطلحات محاسبية مشتركة يكون من شأنها أن تيسر إجراء تحليلات مالية لفرادي المؤسسات وأوساط الصناعة. ويتعين أن يطور الممارسون في هذا المجال تدابير للأداء في مجال صناعتهم وعملية للمحافظة على تلك التدابير. وهذه خطوة جوهرية في إطار الجهد الرامي إلى ربط الائتمانات الصغيرة بأسواق رأس المال في العالم. ولا بد أن تتوفر لمؤسسات الائتمانات الصغيرة القدرة على توثيق أدائها بغية اجتذاب التمويل - من مصادر تجارية، وبصورة متزايدة من مجتمع المانحين، على حد سواء. وبغية ضمان المصداقية والقبول، ينبغي أن تستند معايير الائتمانات الصغيرة إلى ممارسة محاسبية مقبولة. ولقد سلم مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة بقيام الممارسين في هذا الميدان ومؤسسات الأدخار والتعاونيات الائتمانية، ومنظمات غير حكومية، ووكالات ثنائية ووكالات متعددة الأطراف، وأطراف أخرى في أثناء السنوات القليلة الماضية، بعمل الشيء الكثير في هذا المجال.

وتقع المسؤولية في المقام الأول عن تطوير سبل تقييم أثر البرامج على المفترضين، ومشاريعهم، وأسرهم (أي زيادة تغذية الأسر، والصحة، ومحو الأمية، وما إلى ذلك) على المانحين

ومؤسسات الأبحاث. وبالرغم من أن إعداد الدراسات الاحصائية التي تترتب عليها آثار صارمة مهمة مكلفة وصعبة، لابد من إعداد عدد قليل من هذه الدراسات. وفي الوقت نفسه، يتعين تطوير أدوات مبسطة لتقدير الأثر وقيام الممارسين أنفسهم في هذا الميدان بتطبيق هذه الأدوات على نطاق أوسع. ولابد أن يبحث الممارسون في هذا الميدان، بقصد إجراء مشاورات مع عملائهم الفقراء جداً الذين يقدمون لهم الخدمات، في طريقة يكون من شأنها أن تمكن تصميم البرامج والسياسة من زيادة الآثار الإيجابية.

التعاون من أجل تطوير مناهج وبرامج تدريبية

لابد أن يشكل الممارسون في هذا الميدان القوة الدافعة وراء الجهد المبذول لتدريب موظفي المؤسسات الجديدة، وبناء القدرة داخل المؤسسات القائمة.

تطوير خطة من أجل النمو

سيضع الممارسون في هذا الميدان في البلدان النامية خطة لتوسيع مؤسساتهم، ومن أجل التطور نحو تحقيق الاستدامة المالية التامة التي يكون من شأنها أن تيسر انتقال مؤسستهم من المانحين والاتجاه نحو مصادر التمويل التجارية. وسوف يقوم الممارسون في هذا الميدان في البلدان الصناعية أيضاً بوضع خطة لتوسيع مؤسساتهم، وللتقدم نحو تحقيق الاستدامة التي يكون من شأنها، حيثما أمكن، أن تسمح لمؤسساتهم بالتحول من مانحين والاتجاه نحو مصادر التمويل التجارية. وينبغي تصميم هذه الخطط بحيث تساهم في تحقيق هدف شمول ١٠٠ مليون من أفراد الأسر في العالم، ولا سيما المرأة، بحلول سنة ٢٠٠٥، بالاتمامات من أجل مزاولة الأعمال الفردية وبالخدمات المالية التجارية الأخرى.

وكالات المانحين الثنائيين

يتعين أن تقدم برامج المعونة الدولية التي تضعها حكومات البلدان الصناعية جزءاً كبيراً من المنح المطلوبة للمؤسسات الجديدة للائتمانات الصغيرة في البلدان النامية (بما في ذلك تمويل مراكز التدريب، ومؤسسات الائتمانات الصغيرة ذاتها، وتكاليف تشغيل شتى شبكات الائتمانات الصغيرة). ويتعين تبسيط إجراءات تقديم طلبات المنح ورصد المنح، كما يتعين أن تتدفق أموال البدء من خلال مؤسسات وسيطة تصل إلى أفراد الأسر. وينبغي أن يكون ذلك استراتيجية متعددة تعمل بمدخل هام يقدمه الممارسون في هذا الميدان.

أسرة منظمات الأمم المتحدة التي تقدم المنح

يعنى كثير من وكالات الأمم المتحدة بطريقة أو أخرى بمشكلة الفقر على نطاق العالم وطريقة حلها من خلال التنمية المستهدفة. ومع أن لكل وكالة مجالها التخصصي الخاص بها، مثل الصحة، وبقاء الطفل ونائه، ورفاهية المرأة، والأغذية والتغذية، واللاجئين، وما إلى ذلك، إلا

أنها جمیعاً تعلم أن الفقر يرتبط ارتباطاً لا فکاك منه بجميع القضايا الأخرى المتصلة برفاهية الإنسان - وذلك بصفته سبباً ونتيجة على حد سواء.

وينبغي أن تعلن الأمم المتحدة كأسرة من المنظمات، أن هدف شمول ١٠٠ مليون من أفراد الأسر، ولا سيما النساء في تلك الأسر، بالائتمانات من أجل مزاولة الأعمال الفردية وبالخدمات المالية والتجارية الأخرى، بوصفه أولوية مهيمنة في العقد المقبل. وينبغي أن يُطلب إلى كل وكالة أن تطور خطة للطريقة التي ستتبعها لتعزيز ودعم مؤسسات الائتمانات الصغيرة التي تخدم ضحايا الفقر الشديد. ويمكن التعبير عن هذه الولاية من خلال شتى الاستراتيجيات، بما في ذلك الحد من الإجراءات الروتينية وتقديم المنح لمؤسسات الائتمانات الصغيرة من أجل تكاليف التشغيل المبكر، وأموال القروض، ودعم مكاتب الشبكة. وبمستطاع وكالات الأمم المتحدة أيضاً أن تستثمر في برامج تقديم الائتمانات الصغيرة للمشاريع الجديدة الوعادة. وثمة جهد منبثق وهو برنامج "البدء في مشاريع صغيرة" الذي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بتطويره.

وسوف تعبر كل وكالة بصورة منفردة عن الالتزام الجماعي للأمم المتحدة (أي اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) في بياناتها للدعم، مع إيراد قائمة مفصلة قدر المستطاع بالمبادرات الحالية والمزعومة في نطاق ولاياتها.

المؤسسات المالية الدولية - مصادر القروض طويلة الأجل بفائدة منخفضة

تضطلع مؤسسات من قبيل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدور حيوي في تقديم الموارد لمؤسسات الائتمانات الصغيرة وذلك من خلال برامجها التي تقدم قروضاً تساهلاً (أي القروض طويلة الأجل بفائدة منخفضة) وضمادات القروض.

الفريق الاستشاري لمساعدة أفراد الناس

أنشأ البنك الدولي في عام ١٩٩٥ مجتمعة تتألف من ثلاثة عشر مانحة، ويقوم الفريق الاستشاري لمساعدة أفراد الناس بدور رئيسي، وذلك بالاشتراك مع الممارسين الرئيسيين في ميدان الائتمانات الصغيرة، في التوصل إلى التوافق في الآراء بشأن معايير التمويل على النطاق الصغير. كما يقوم الفريق بدور رئيسي في انتقاء ونشر أفضل الممارسات - ولا سيما لتعزيز التفهم في البنك الدولي ولدى المانحين الأعضاء بشأن طريقة تقديم الدعم التقني والمالي بصورة فعالة في الميدان. ويعمل حالياً الفريق الاستشاري لمساعدة أفراد الناس مع منظمات الممارسين في هذا الميدان لرعاية المنتديات الهامة لتغيير السياسات مع قادة القطاع المالي، ولقد استهل عملاً هاماً لاستعراض الطريقة التي تمكن الأعضاء المانحين من تحسين آلياتهم للتمويل تدريجياً للائتمانات الصغيرة.

المصارف ومؤسسات التمويل التجاري

* تحديد الخصائص الأساسية التي تجعل مؤسسات الائتمان الصغيرة "قابلة للتحول إلى مصارف"

تستطيع لجنة دولية مكونة من خبراء المال والمصرفيين والمحاسبين والممارسين أن تحدد مجموعة الخصائص (مثل حجم الأصول، ونسبة رأس المال السهمي إلى الديون، وحجم الإنجازات السابقة) التي تؤهل، عند النظر فيها ككل، مؤسسات الائتمان الصغيرة "للتحول إلى مصارف". وتستطيع هذه اللجنة أن ترسم الحدود المرجعية العامة لنمو مؤسسات الائتمان الصغيرة المطلوب الحصول إليها من أجل زيادة مستويات الائتمان المتاح.

* تطوير وتحديد أفضل ممارسات الإدارة المالية

تستطيع المصارف ومؤسسات التمويل التجاري أن تتعاون مع الممارسين من أجل تحديد أفضل الممارسات لصناعة الائتمان الصغيرة، بما في ذلك الإبلاغ المالي، وإدارة المخاطر، والمحاسبة، وتسويق برامج الائتمان الصغيرة لدى الأسواق المالية. وهي تستطيع مساعدة مؤسسات الائتمان الصغيرة في أن تصبح علماً أفضل صلاحية بأن تنقل إليها التكنولوجيات المصرافية والتجارية ذات الصلة، بما في ذلك برامج تدريب الموظفين، ونظم المعلومات والمحاسبة، وغير ذلك من تكنولوجيات الإدارة المصرافية.

* تقديم الائتمان إلى مؤسسات الائتمان الصغيرة بالمعدلات التجارية

تستطيع المصارف وغيرها من المؤسسات المالية التقليدية أن تنشئ تسهيلات ائتمانية محددة للوسيطاء المتخصصين الذين لهم إنجازات سابقة ناجحة في إقراض أشد الناس فقرا، وذلك من أجل تمكين المؤسسات المتخصصة من توسيع نطاق عمليات تقديم القروض الصغيرة التي تقوم بها، ومن أجل تقديم القروض إلى المشاريع التجارية الصغيرة. وتستطيع هذه المؤسسات المالية أيضاً أن تساعد في تطوير وتطوير المنتجات الأخرى المستخدمة في إدارة الائتمان والمخاطر المالية لكي تستخدمها المؤسسات المتخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة. وإن تقديم تسهيلات الائتمان المشترك (التمويل المشترك) بالاشتراك مع عمليات القطاع الخاص التي تقوم بها مصارف التنمية المتعددة الأطراف هو إحدى طرق نقل التكنولوجيات المالية الملائمة إلى المؤسسات المتخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة.

* تطوير الأدوات المناسبة لاحتياج كل من الاستثمار التجاري والاستثمار ذي الأهداف الاجتماعية إلى تقديم الائتمان الصغيرة

بُذلت في السنوات القليلة الماضية عدة جهود مبتكرة لتسهيل إدخال الائتمانات الصغيرة في دائرة عمليات قطاعات الاستثمار التجاري والاستثمار ذي الأهداف الاجتماعية، حيث شملت تلك الجهود زيادة عدد المشاريع التجارية المستدامة بيئياً. وإن مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة لمحفل مثالي لإذاعة التجارب الناجحة على جمهور المستثمرين وعلى الممارسين، وإدخال أدوات مستحدثة، وتشجيع الاستثمار.

الدعوة من أجل إصلاح الأنظمة الصناعية *

تستطيع المصارف التجارية أن تساعد في دعم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي تتيح لمنظمات الائتمانات الصغيرة أن تتطور لتصبح مؤسسات مالية قائمة بذاتها.

إعلام النظارء في مجال الصناعة *

يستطيع المهنيون المصرفيون وقادة صناعة المال الذين انضموا بالفعل إلى حركة الائتمانات الصغيرة أن يقوموا بتعريف مجتمع التمويل المصري والتجاري الأكبر حجماً بالائتمانات الصغيرة، وبالفرص المتاحة للتعاون مع هذه الصناعة الناشئة والاستثمار فيها.

خلق منتجات وخدمات مبتكرة لتمويل المشاريع الصغيرة *

ينظر عدد متزايد من المصارف في البلدان النامية إلى الفالبية الفقيرة كسوق هام، حيث تقوم هذه المصارف بتطوير تكنولوجيات الإقراض الاستهلاكي والائتمانات الصغيرة لخدمة هذه المجموعة من العملاء. وفي البلدان الصناعية، يقوم عدد متزايد من المصارف بالجمع بين الابتكارات التكنولوجية والابتكارات في مجال الاتصال بالمجتمعات المحلية (والكثير من هذه المصارف قامت بدور الريادة فيه منظمات غير حكومية لتمويل المشاريع الصغيرة) لتقديم خدمات التمويل إلى العملاء منخفضي الدخل الذين كان يعد التعامل معهم مصرفيًا في السابق غير ممكن. ويجري تحفيز واستخدام الكثير من هذه الابتكارات في مجلس الابتكار المصري التابع للمؤسسة المصرفية العالمية للمرأة. وتحتاج هذه التطورات إلى توسيع نطاقها بشكل مؤثر، وينبغي أن تشمل تركيزاً خاصاً على الوصول إلى ضحايا الفقر الشديد، إذا أريد لها أن تسهم في تحقيق هدف مؤتمر القمة.

الشركات

لا يزال في استطاعة الشركات التي ليست مصارف في حد ذاتها أن تضطلع بدور هام في الحملة. إذ تستطيع الشركات أن تقدم منحاً إلى مؤسسات الائتمانات الصغيرة حديثة الإنشاء. ويمكنها أن تقدم ما لديها من خبرة فنية (مثل المحاسبة، والتسويق، والعلاقات العامة) إلى حركة الائتمانات الصغيرة والمؤسسات

والشبكات الساعية إلى تحديث مرافقها الأساسية وما تقدمه من خدمات إلى العملاء. فعلى سبيل المثال، يستطيع مدиро الأعمال التجارية العاملون لدى الشركات الملزمة حول العالم أن يعملوا كأعضاء في مجالس إدارة مؤسسات الائتمانات الصغيرة الحديثة الإنشاء. وينبغي للشركات أن تقوم بتعريف الموظفين والعملاء بما في ذلك من خلال ميزانيات الإعلان) بالائتمانات الصغيرة. وينبغي لها أيضاً أن تقوم بالدعوة من أجل إصلاح السياسات الذي من شأنه خلق بيئة مساندة ل أصحاب المشروعات الصغيرة وللقطاع غير الرسمي.

المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية هي منظمات من النوع الذي يمكن على الأرجح أن تتولد عنه مؤسسات جديدة للائتمانات الصغيرة. إذ أن الكثير من المنظمات غير الحكومية قدمت برامج ائتمانات صغيرة على مدار العقدين الماضيين. وينبغي إشراك أعداد كبيرة أخرى منها في إنشاء مؤسسات للائتمانات الصغيرة، وينبغي للمنظمات المشاركة بالفعل توسيع شبكاتها ونطاقها الحاليين.

وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تستعرض خطط برامجها وأن تلتمس وسائل لإدخال الائتمانات الصغيرة كجزء متزايد باطراد فيما تقوم به من عمليات لمكافحة الفقر. كما ينبعي للمنظمات غير الحكومية التي تتجه إلى إدراج الائتمانات الصغيرة كجزء في حافظة برامجها أن تأخذ بأساليب تحقيق الكفاءة التي توصلت إليها مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة القائمة ذاتها وذلك من أجل توسيع مجال عملياتها. وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تربط مشاريع الائتمانات الصغيرة التابعة لها بالشبكة العالمية لمقدمي ومناصري الائتمانات الصغيرة لكي يمكنها الاستفادة من المعلومات والمساعدة التقنية المتاحة في هذه الشبكات.

ويمكن تعزيز هذا التحول إذا قامت الرابطات الوطنية للمنظمات غير الحكومية (مثل مؤسسة العمل الداخلي في الولايات المتحدة و ACFOA في استراليا، ومنتدى المنظمات الإنمائية التطوعية الأفريقية في أفريقيا) بتشجيع تطوير مؤسسات الائتمانات الصغيرة بين الوكالات المدرجة في عضويتها بالتعاون مع الشبكات الراسخة للائتمانات الصغيرة (مثل شبكة SEEP و CASHPOR). وينبغي لها أن تضع جدواً زمنياً من أجل مؤتمرات التدريب المخصصة لتعريف الوكالات المدرجة في عضويتها بأفضل الاستراتيجيات وأساليب الفنية التي من شأنها خلق برامج ومؤسسات جديدة للائتمانات الصغيرة، فضلاً عن توسيع القائم منها.

نوادي الخدمة

إن نوادي الخدمة وسيلة قيمة للوصول دولياً بين رجال الأعمال الغيورين على صالح المجتمع المدني. وقد نجحت مؤسسات الائتمانات الصغيرة في وصل نوادي الخدمة في الولايات المتحدة بالمصارف القروية في أمريكا اللاتينية. وتستطيع النادي في جميع أنحاء العالم أن تقدم منحاً من أجل بدء العمل، ومساعدة تقنية مباشرة (مثل المساعدة المحاسبية من جانب أعضاء النادي) ودعمًا معنويًا لمؤسسات الائتمانات

الصغيرة حول العالم. وينبغي لنوادي الخدمة أن تستهدف المساعدة في إنشاء عدد من مؤسسات الائتمانات الصغيرة كل عام.

المؤسسات الخيرية والمحسنين

للمؤسسات الخيرية والمحسنين تاريخ طويل في تزعم الالتزام بتخفيف المعاناة الإنسانية. وإن مجال الائتمانات الصغيرة بوصفه أداة لمكافحة الفقر هو ظاهرة دينامية وإن كانت جديدة نسبياً. ولهذا السبب فهو لا يزال غير معروف نسبياً وقليل التمويل من المؤسسات الخيرية. وينبغي لهذه المؤسسات أن تستطلع كيفية إسهام دعم الائتمانات الصغيرة في تنفيذ رسالتها الأساسية، وأن تبحث عن الطرق الكفيلة بزيادة نصيب الائتمانات الصغيرة فيما تقدمه من منح. وينبغي للمؤسسات الخيرية والمحسنين أن يردوا نظراًهم إلى السير على منوالهم.

المؤسسات التعليمية

توفر المؤسسات التعليمية، بدءاً من مرحلة الدراسة الأولية إلى مرحلة الدراسات العليا، الأساس للمجتمع العالمي الذي صرنا نعرفه ونقدرها حق قدره. وينبغي للمؤسسات التعليمية بجميع مستوياتها أن تستطلع الطرق الكفيلة بتعریف طلابها، وعائلاتهم، والقائمين بالتدريس بها، والعاملين بها بما يمكن أن تقوم به الائتمانات الصغيرة كأداة لمكافحة الفقر والفرصة المتاحة أمام الأفراد في مستويات المجتمع كافة للإسهام في الجهد المبذول لشمل ١٠٠ مليون من أفق الأسر في العالم بالائتمانات من أجل مزاولة الأعمال الفردية، وبالخدمات المالية التجارية الأخرى بحلول عام ٢٠٠٥.

و يستطيع المؤسسات التعليمية، خصوصاً مدارس التجارة، أن تضطلع بدور في تعليم رؤساء وكبار رجال الأعمال الحاليين والقادمين الذين سيكون دورهم حاسماً في توسيع نطاق الحركة. ومن شأن وضع دراسات لحالات إفرادية جيدة لإدراجها في المنهج الدراسي بمدارس التجارة أن يكون أداة قيمة في تحديد من لديهم اهتمام بهذا المجال.

ويستطيع الطلاب والمدرسون في المؤسسات التعليمية أن يتطوعوا بتقديم خدمات ترجمة مواد التدريب المتعلقة بمؤسسات الائتمانات الصغيرة.

كما يستطيع الطلاب والمدرسون ومراافق البحوث الأضطلاع بدور هام في توثيق نمو برامج الائتمانات الصغيرة وما تحدثه من أثر، ومن ثم يسهمون في تحسين هذا المجال. ومن شأن منح التدريب الداخلي لدى برامج الائتمانات الصغيرة المساعدة في هذا الجهد من نواح كثيرة.

المؤسسات الدينية

يقع الالتزام بخدمة الفقراء في جوهر الأديان الرئيسية كافة. ويوفر مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة الفرصة أمام المؤسسات الدينية لتعريف رعاياها بالطرق الجديدة لمساعدة الفقراء على التخلص من فقرهم، بشرح أهداف مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة واقتراح الآليات للدعم. إن دور القيادة الذي يقوم به المجتمع الديني دور محوري في معظم الحركات الاجتماعية. ويجب ألا يكون هذا الدور أقل شأنًا في حركة الائتمانات الصغيرة.

البرلمانيون والمسؤولون المنتخبون

يضطلع البرلمانيون بدور فريد في تحقيق التغييرات في المجتمع. ولديهم الفرصة لتعليم وإلهام زملائهم، ودوائرهم الانتخابية، ووسائل الإعلام. وقد تبدأ العزيمة السياسية لإحداث التغيير في القمة أو في القاع، ولكن من الواجب لكي تكون دائمة حتى تكون جميع قطاعات المجتمع. وسيكون بجانب البرلمانيين الكثير من الحلفاء في إنجاز أهداف مؤتمر القمة، ولكن دور القيادة الذي يقومون به في هذا الجهد - بالمساعدة في تغيير القوانين والبيئة التنظيمية، وكفالة التمويل، وإبراز قصص النجاح، وتعريف زملائهم ودوائرهم الانتخابية بأهمية الائتمانات الصغيرة - سيكون حاسم الأهمية. وقد يكون ذلك واحداً من أهم الالتزامات في حياتهم السياسية.

الوكالات الحكومية المحلية

* تغيير الأنظمة

يمكن من خلال اللجان الدولية وضع أحكام تشريعية نموذجية تخلق بيئه أكثر مواتاة لمؤسسات الائتمانات الصغيرة والعملاء الذين تخدمهم. ويمكن أن تفتح القوانين النموذجية الطريق أمام تعبئة وحماية المدخرات، وتطويع الحد الأعلى لسعر الفائدة مع واقع القروض الصغيرة، وضمان عودة رأس المال من البلدان الأخرى، وإتاحة الإقراض غير المقترن بضمانته، وتعديل متطلبات منح التراخيص للمؤسسات المالية حسب الاقتضاء. وينبغي أن تكفل هذه الأحكام سلامة هذه البرامج وأن تقلل العقبات البيروقراطية التي تواجهها هذه البرامج إلى الحد الأدنى.

كما ينبغي للحكومات وسلطات الإشراف على المؤسسات المالية^(٢) أن تسن تشريعات وتصدر أنظمة توفر نظاماً سليماً من أجل حماية المودعين وتعزيز الثقة في جميع المؤسسات المالية التي تقبل الودائع، بما في ذلك مؤسسات الائتمانات الصغيرة. وينبغي أن توفر هذه التشريعات والأنظمة الحد الأدنى من حماية المودعين في شكل السداد السريع للودائع إذا اعتبر أن المؤسسة الوديعة أصبحت معسرة، وتقديم المساعدة إلى المؤسسات الوديعة المهددة بالإعسار.

ويمكن للوكالات الإشرافية أن تعمل مع الممارسين في مجال الائتمانات الصغيرة ومع بعضها البعض لكي تزيد من تطوير المبادئ الدولية المشتركة فيما يتعلق بأداء وتشغيل مؤسسات

الائتمانات الصغيرة، وتقدير سلامة ومتانة تلك المؤسسات. وينبغي أن تفهم الوكالات الإشرافية التدابير التي أسستها صناعة الائتمانات الصغيرة وأن تساعد على كفالة أن تخدم جميع التدابير والأنظمة الحالية والمقبلة هدف "إضافة قيمة" إلى صناعة الائتمانات الصغيرة.

وينبغي للحكومات والوكالات الإشرافية أن تسن تشريعات وتصدر أنظمة تشجع المؤسسات المالية التجارية على فتح الطريق أمام العمالء الفقراء وشديدي الفقر، إما مباشرة أو عن طريق شراكات مع برامج الائتمانات الصغيرة. فمثلاً أحكام عقارات السكن والأملاك المعقادة التي تجعل الأرض والمعدات المملوكة للعائلات الفقيرة غير مقبولة كضمان - وعدم القدرة على استخدام الأموال المنقولة (مثل مخزون البضائع) كضمان - تحد مباشرة من وصول الفقراء إلى الائتمان. والقيود التي تفرضها القوانين واللوائح تؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة مع المؤسسات العامة الأخرى (مثل بطء عمليات السجلات العامة أو صعوبة التعامل معها، وإجراءات الإنفاذ البطيئة أو المكلفة، والتغطية غير الكاملة من مكاتب الائتمان أو عدم وجود تغطية منها). وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إبطاء تنمية مؤسسات القطاع الخاص التي يمكن أن توجه الأموال من القطاع الخاص إلى الفقراء.

الهيكل الوطنية ودون الوطنية لتمويل المشاريع الصغيرة في البلدان النامية

*

ينبغي أن تسهم الحكومات في إنشاء برامج تمويل محلية، وأن تقدم التمويل الكافي إلى مؤسسات الائتمانات الصغيرة. ويجب أن تكون هذه البرامج قادرة على تقديم منح مالية، وقروض تساهلية، وتوفير بيئة داعمة لمشاركة المؤسسات المالية التجارية. ويمكن للمصارف المركزية أن تحفز الروابط بين المصارف التجارية وبرامج الائتمانات الصغيرة بتوفير تسهيلات ائتمانية محددة للمصارف التجارية لإقراض برامج الائتمانات الصغيرة.

الموارد الوطنية والإقليمية والحكومية لتمويل المشاريع الصغيرة في البلدان الصناعية

*

يجب مواصلة الجهد لجعل أموال الإقراض المدعومة من الحكومة، والمنح الدولارية وأوجه المساعدة الأخرى متاحة لبرامج الائتمانات الصغيرة في البلدان الصناعية.

الدعاة

سيكون دور الدعاة في هذه العملية عنصراً مكملاً هاماً لدور القيادة الذي يتعين أن يقوم به الممارسون في حركة الائتمانات الصغيرة. ويمكن أن يساعد الدعاة في إقناع عامة الجمهور بالالتزام بالقضاء على الفقر في العالم عن طريق الائتمانات الصغيرة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم عروض جذابة عن البرامج التي نجحت والناس الذين تحولت حياتهم بفضل الوصول إلى الائتمانات والخدمات المالية والتجارية الأخرى. ويمكن أن يساعد الدعاة في وضع محتويات رسائل إعلامية فنية بطرق تحدث تأثيراً لدى مختلف فئات الجمهور المستهدف. ويلزم للحركة أن تضع استراتيجية لوسائل الإعلام^(٤) لإحداث زيادة

كبيرة في اعتراف الجمهور بأهمية الائتمانات الصغيرة، ولجمع الأموال، ولتهيئة مناخ من الترحيب بالسياسة العامة. وسيطلب إلى المؤسسات الأعضاء في مجلس دعاة مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة أن تدعم هدف مؤتمر القمة من خلال جمع الأموال والتشريف والدعوة وتطوير السياسة والبحوث.

رؤساء الدول والحكومات

من أهم العوامل التي تسهم في عدم الاستقرار الوطني والقلق المدنية، ونحن نخطو إلى القرن الحادي والعشرين، اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراة. إن تحقيق هدف مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة هو أعظم تدخل منفرد معروف لجسم هذا التفاوت. خلال الثمانينات، حدث توسيع لم يسبق له مثيل في معدل تحصين الأطفال باللقاحات في العالم النامي. وقد ساعدت القرفة في معدل التلقيح من ٢٥ في المائة في أوائل الثمانينات إلى ٨٠ في المائة في نهاية العقد في إنقاذ أرواح عشرات الملايين من الأطفال. وقام رؤساء الدول والحكومات بدور هام في هذا النجاح، وذلك عن طريق جملة أمور منها شن حملات تحصين والمشاركة شخصيا.

وقد أدى اشتراك الحكومات بشكل مباشر في إدارة برامج الائتمانات الصغيرة في كثير من الأحيان إلى تسييس هذه البرامج، وترتبت على ذلك نتائج مشؤومة. ويجب أن تقوم الحكومات بالدعم دون مغalaة. ويلزم أن تشجع الحكومات بيئة تزدهر فيها سياسة كلية لا تحول دون وصول أثر الخدمات المالية إلى أشد الناس فقرا على المستوى الفردي. ويمكن لرؤساء الدول والحكومات أن يتقدموها أن يتحققوا أممهم ورؤساء الدول والحكومات الآخرين. ويمكنهم أن يصلوا إلى الممارسين والمقترضين ويضغطوا من أجل إحداث التغييرات اللازمة في السياسة.

٣ - دور الأمانة العامة واللجنة المعنية بالحملة

أنشأ مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة مجالس معنية بالقطاعات المذكورة أعلاه من أجل العمل على الالتزام بالاستراتيجيات ورصد التقدم والدعوة إلى التغيير في مؤسسات وجماهير كل منها.

وسينشئ مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة اللجنة المعنية بحملة الإعداد لعقد مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥. وستضم لجنة الحملة رؤساء جميع المجالس والممارسين والوكالات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف ومؤسسات التمويل التجارية والشركات والمنظمات غير الحكومية ونوادي الخدمة والمؤسسات الخيرية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية، والبرلمانيين وغيرهم من المسؤولين المنتخبين ووكالات الحكم المحلي والدعاة ورؤساء الدول والحكومات.

النتائج: سيعمل الصندوق التعليمي بوصفه أمانة للجنة حملة الإعداد لعقد مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة لعام ٢٠٠٥. وسيشمل عمل الأمانة ما يلي:

* إصدار رسالة إخبارية ربع سنوية لجميع أعضاء مجلس مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة، لتقاسم الأفكار وترويج قصص النجاح وإبراز تطوير خطط العمل المؤسسية؛

* وشن حملة إعلامية لتوسيع نطاق الوعي وحجز التنفيذ، وضم مشتركين جدد في الحملة؛

* ودعم العمل الجاري في المجالس ولجنة الحملة عن طريق تنظيم اجتماعات سنوية بواسطة المجتمعات الهاتفية وبالحضور شخصياً؛

* وإقامة موقع على "الإنترنت" يمكن الاتصال به عالمياً من أجل (١) تثقيف الناس بشأن الائتمانات الصغيرة والتقدم المحرز في تحقيق هدف مؤتمر القمة، و (٢) العمل كمركز تنسيق يمكن للمؤسسات والأفراد المهتمين بالأمر أن يتصلوا منه بالآخرين العاملين في نفس الميدان؛

* وتحين الفرص لعرض حملة مؤتمر القمة في المجتمعات الدولية والإقليمية والوطنية من أجل الوصول إلى جماهير جديدة؛

* وإصدار ونشر تقرير كل عامين يدعم بالوثائق التقدم المحرز تجاه هدف شمول ١٠٠ مليون من أفق الأسر في العالم بالائتمانات من أجل مزاولة الأعمال الفردية وبالخدمات المالية والتجارية الأخرى بحلول عام ٢٠٠٥.

خامسا - تذليل

حساب الأموال اللازمة لتحقيق هدف مؤتمر القمة

حسب تقديرات مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة، يتلقى ٨ ملايين من أفراد الأسر في أنحاء العالم ائتمانات بالفعل لغرض مزاولة الأعمال الفردية. وبذلك يتبقى ٩٢ مليون أسرة بحاجة إلى مدد العون إليها بحلول عام ٢٠٠٥. ومن بين هذه الأخيرة يستهدف مؤتمر القمة ٤ ملايين أسرة في البلدان الصناعية. وبذا يتبقى ٨٨ مليون أسرة من أشد الأسر فقرا بحاجة إلى العون في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٥.

مجموع ١٠٠ مليون مقترض مستهدفين بحلول عام ٢٠٠٥

- ٨ ملايين تقدم إليهم خدمات بالفعل

مجموع ٩٢ مليون مقترض يقدم لهم العون بحلول عام ٢٠٠٥

- ٤ ملايين مستهدفين في البلدان الصناعية

٨٨ مليون مقترض يقدم لهم العون في البلدان النامية

ويفترض مؤتمر القمة تكاليف قدرها ١٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة من أموال القروض و ٥٠ دولارا للتدريب والتنمية المؤسسية للفرد الواحد ممن ستقدم إليهم الخدمات في البلدان النامية. وبالنسبة للبلدان الصناعية، يفترض مؤتمر القمة تكلفة قدرها ٥٠٠ دولار من أموال القروض و ٥٠٠ دولار للتدريب والتنمية المؤسسية للفرد ممن ستقدم إليهم الخدمات.

٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل مقترض تقدم إليه الخدمة في البلدان النامية

X ٨٨ مليون مقترض مستهدفين في البلدان النامية

١٧,٦ بليون دولار مطلوبة

١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل مقترض تقدم إليه الخدمة في البلدان الصناعية

X ٤ ملايين مقترض مستهدفين في البلدان الصناعية

٤ بلايين دولار مطلوبة

١٧,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لخدمة المقترضين في البلدان النامية

+ ٤ بلايين دولار لخدمة المقترضين في البلدان الصناعية

٢١,٦ بليون دولار مطلوبة لشمول ١٠٠ مليون مقترض بحلول عام ٢٠٠٥

سادسا - إعلان دعم لمؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة

إن هدفنا كمؤتمر هو شن حملة عالمية لشمول ١٠٠ مليون من أفراد الأسر في العالم، لا سيما نساء تلك العائلات، بالائتمانات من أجل مزاولة الأعمال الفردية وبالخدمات المالية والتجارية الأخرى بحلول عام ٢٠٠٥. ونعلن التزامنا بإنشاء مؤسسات مستدامة لمساعدة النساء اللائي يعيشن في فقر شديد وأسرهن على شق طريقهن للخروج من دائرة الفقر في كرامة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد الجهود الموجزة أدناه ونتعهد بالمساعدة في الجهود التي تقع في نطاق اختصاص مؤسستنا:

* بناء القدرة المؤسسية لشمول أشد الناس فقرا في البلدان النامية بواسطة (١) تعزيز المؤسسات القائمة لتنمية الائتمانات الصغيرة والمدخرات والأعمال التجارية وذلك من خلال إقامة الشبكات وتبادل الخبرات، (٢) وإعداد ممارسين جدد من خلال برامج تدريب لأصحاب المشاريع ذات الأهداف الاجتماعية ومديري الائتمانات الصغيرة، و (٣) تشجيع التغييرات الملائمة في مجالات السياسات والقوانين والأنظمة؛

* وضع خطة عمل مؤسسية تحدد كيف ستتسع مؤسستنا في تحقيق هدف مؤتمر القمة، وإعلان هذه الخطة وتنفيذها وتنفيذها باستمرار؛

* وضم آخرين إلى الحملة لتحقيق هدف مؤتمر القمة، والنهوض بجدول أعمال للتعلم وتبادل أفضل الممارسات، وتشجيع تطوير وتنفيذ خطط العمل المؤسسية؛

* والعمل مع حملة وسائل الإعلام لتوسيع نطاق الوعي، وحفر التنفيذ، وضم مشتركين جدد في الحملة.

ويقدر مؤتمر القمة أن مبلغا يصل إلى ٢١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سيكون مطلوباً لتلبية الاحتياجات المقدرة؛ وتخصيص هذه الاعتمادات مرهون إلى حد كبير بالقدرة الاستيعابية والتوسعية لدى مؤسسات الائتمانات الصغيرة على استخدام الأموال، وستأتي الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف من جهات مانحة متعددة الأطراف، وثنائية، والوكالات الحكومية، ومنظمات تقديم الهبات، وعامة الجمهور، والمصارف، والأسواق المالية ومصادر تجارية أخرى، والمدخرات، ومدفووعات الفوائد ورسوم خدمة عملاء الائتمانات الصغيرة وآخرين في مجتمعاتهم.

وبداع من الالتزام بهذه الأهداف وبروح إعلان مؤتمر القمة المعنى بالانتمادات الصغيرة وخطة عمله، أوقع أدناه نيابة عن مؤسستي.

التوقيع _____

اللقب _____

الاسم بحروف واضحة _____

المؤسسة _____

البلد _____

مجلس مؤتمر القمة _____

التاريخ _____

سابعا - الحواشي

١ - لأغراض هذه الوثيقة ولأغراض مؤتمر القمة العالمي بالائتمانات الصغيرة لعام ١٩٩٧ وحملة التسع سنوات لتحقيق أهدافه، تفهم أي إشارة إلى الائتمانات الصغيرة على أنها إشارة إلى البرامج التي توفر للأشخاص شديدي الفقر ائتمانات تمكنهم من مزاولة الأعمال الفردية، وخدمات أخرى مالية وتجارية (تشمل المساعدة الادخارية والتقنية).

٢ - أنشئ الفريق الاستشاري لمساعدة أفق الناس في حزيران/يونيه ١٩٩٥، ويربو عدد أعضائه الآن على ٢٠ عضواً من الوكالات المانحة ومصارف التنمية الإقليمية. وتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي: (١) تعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة؛ (٢) زيادة تعلم ونشر أفضل الممارسات لتقديم الخدمات المالية إلى الفقراء على أساس مستدام؛ (٣) إدراج تمويل المشاريع الصغيرة في عمليات البنك الدولي؛ (٤) إيجاد البيئة المواتية لمؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة؛ (٥) دعم مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، التي تقدم (أو تستطيع أن تقدم) إلى شديدي الفقر ائتمانات وأو مساعدات ادخارية على أساس مستدام؛ (٦) المساعدة في إقامة جهات توفر التمويل للمشاريع الصغيرة من أجل مساعدة الآخرين على بدء هذه الخدمات في المناطق التي تعاني من نقص التغطية.

٣ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "Women's Development Agenda for the 21st Century,"
الصفحة ٧.

٤ - "The Facts about Small Business," U.S. Small Business Administration, Washington, D.C., May 1996

- ٥ .Otero and Rhyne, The New World of Microenterprise Finance, p.244

٦ - برنامج المساواة بين الجنسين في التعليم/ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، Village Banking: The State of the Practice
الصفحتان ٦ و ٧.

Susan Hahn and Mario Ganuzza, "Midterm Evaluation: Microenterprise Development Project No. 519
.0318," Chemonics (for USAID/El Salvador), Washington, D.C. - ٧

٨ - Peggy Clark and Amy J. Kays, "Microenterprise Assistance: What are We Learning About Results?"
.Self-Employment Learning Project, Aspen Institute, Washington, D.C., 1995

Shahidur R. Khandker, Baqui Khalily, Zahed Khan, Grameen Bank: Performance and Sustainability, - ٩
.The World Bank Poverty and Social Policy Department, 1995

١٠ - يمكن الاطلاع على استعراض ممتاز للدراسات المتصلة بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية لبرامج الائتمانات الصغيرة في: Barbara MkNelly and Christopher Dunford's paper, "Are Credit and Savings Services Effective Against Hunger and Malnutrition? A Literature Review and Analysis." Freedom From Hunger Research Paper No.1 (February 1996)

١١ - ما زالت مؤسسات الائتمانات الصغيرة الناجحة تؤكد، عند إدخال أنواع إضافية من القروض، أن بإمكان مواصلة خدمة الائتمانات الكلية المقدمة إلى المشروع الصغير بعائداته من التدفق النقدي. وبهذه الطريقة، تتيح العروض الجديدة من القروض فرضاً إضافية لتنمية إمكانيات صاحب المشروع الصغير وأسرته دون التعرض لخطر الإفراط في الاقتراض الائتماني، إذ قد يشكل هذا خطراً علىبقاء المشروع الصغير نفسه وعلى نوعية أصول حافظة القرض بأكملها.

١٢ - يمكن التوقع في البلدان الصناعية، بسبب الحدود القصوى المفروضة على قوانين الربا المتعلقة بمبلغ القائدة المسموح بتقاضيه، أن تكون المنح والتبرعات عنصراً مستمراً في تمويل البرامج.

١٣ - تختلف هذه الهياكل وكما يختلف تقسيم المسؤولية بينها اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. وينبغي أن تفهم السلطات الإشرافية على أنها تشمل، وفقاً لمقتضى الحال، وزارات المالية والمصارف المركزية والوكالات الإشرافية الحكومية المتخصصة.

١٤ - على الرغم من أن وسائل الإعلام ليست في عداد المجالس الخمسة عشر التابعة لمؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة، فإن لديها دوراً رئيسيّاً تؤديه في هذه الحملة. إن لدى وسائل الإعلام مسؤولية الإبلاغ عن التطورات الإيجابية في الشؤون الإنسانية كما لديها مسؤولية الإبلاغ عن الكوارث. ويتحقق النمو المتواصل لمؤسسات الائتمانات الصغيرة والنجاح الذي تحققه تغطية مستمرة في الكلمة المطبوعة ووسائل الإعلام الإلكترونية.

المرفق الثاني

البيان الذي أصدره مجلس رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة وأدلت به في الجلسة العامة الختامية المعقدة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ الرئيسة المشاركة للمجلس، دولة رئيسة وزراء بنغلاديش، الشيخة حسينة

نحن رؤساء الدول والحكومات وممثلينا المشتركين في مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة المعقد في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، نسلم بأن الجهد الإنساني الجماعي يمكن أن يحقق إنجازات رائعة. ولما كنا قد أشرفنا على دخول القرن الحادي والعشرين وما زال نحو خمس سكان العالم يعيش في فقر مدقع ويموت من جرائه كل سنة نحو ثلاثة عشر مليون طفل، فإننا نجدد جهودنا لتبني الطاقة الدينامية للإرادة الإنسانية الجماعية في محاولة لوضع نهاية للفقر المدقع.

ونؤمن بأن استراتيجيات مكافحة الفقر الناجحة يجب أن تطلق طاقات الذين يعيشون في فقر وتمكنهم من الوصول إلى الموارد، بما في ذلك رأس المال، بغية تحسين أوضاعهم - وذلك لصالح أنفسهم، وشبابهم وأطفالهم بوجه خاص، ولصالح المجتمع الذي يعيشون فيه - الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والوفاق ويسمح في توطيد دعائم السلام. ونلاحظ أن التحرر من عبودية الفقر يعزز التعليم والصحة ويزيد من رفاهية الناس. وثبت أن الائتمانات الصغيرة هي أكثر الأدوات فعالية في تحقيق هذه الغاية.

ونضم جهودنا إلى جهود العناصر الأخرى الفاعلة في المجتمع لبدء الحملة العالمية لمؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة لشمول مائة مليون من أفراد الأسر في العالم، ولا سيما نساء هذه الأسر، بالائتمانات من أجل مزاولة الأعمال الفردية، وبالخدمات المالية والتجارية الأخرى بحلول عام ٢٠٠٥. ونعرف بالتزام هذه الحملة بإقامة مؤسسات مستدامة تساعد المرأة التي تعيش وأسرتها في فقر، والسعى في الوقت نفسه إلى إيجاد حافز على الاضطلاع بأنشطة المشاريع الصغيرة وإتاحة إمكانية العمل للحساب الخاص.

ونؤمن بأن وصول الأفراد إلى القروض الائتمانية يمكنهم من العمل على الخروج من دائرة الفقر بكرامة، ويروج اشتراكهم الفعال في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويسمح في التنمية المستدامة.

وتدرك أن على الحكومات أن تؤدي دورا حاسما في هذه الحركة، ونرحب، وبالتالي، بإعلان وخطبة عمل مؤتمر القمة ونتوقع التشاور مع الممارسين الرئيسيين في هذا المجال للوقوف على أفضل الممارسات وتنفيذها.

ونحشد طاقاتنا لهذا الجهد إدراكاً منها بأن برامج الائتمانات الصغيرة هي استراتيجية أساسية لتحقيق العديد من الأهداف، بما فيها القضاء على الفقر وتمكين المرأة، التي اتفق عليها في اللقاءات العالمية الكبرى التي شهدتها هذا العقد، ومنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن والمؤتمرون العالمي الرابع المعنى بالمرأة الذي عقد في بيجين.

وندعو جميع محبي الخير إلى الاشتراك في محاولة التوسيع في توفير الائتمانات من أجل مزاولة الأعمال الفردية وتوفير الخدمات المالية والتجارية الأخرى لكي تصل هذه بحلول عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٠ مليون من أفراد الأسر في العالم، ولا سيما نساء تلك الأسر. ونؤمن بأن هذا التوسيع هو الخطوة التالية الحاسمة في محاولة الحد بقدر كبير من وطأة الفقر العام وإزالة الفقر المدقع من على وجه الأرض.

ونؤمن بأننا لو عملنا يداً بيد ستصبح هذه الحملة فصلاً من الفصول الجديدة العظيمة في تاريخ البشرية وستتيح لعشرات الملايين من البشر إمكانية تحرير أنفسهم وأسرهم من حلقة الفقر المفرغة. وندعو جميع البلدان المانحة والمؤسسات الدولية وغيرها من الهيئات المشتركة في حملة القضاء على الفقر إلى أن تستغل بالكامل الفرص التي يمكن أن تتيحها القروض المؤسسية الصغيرة للذين يعيشون في فقر ولا سيما النساء.

ونتعهد بإطلاق شعوبنا على فاعلية الائتمانات الصغيرة وتشجيفهم بشأنها وبأن تكون دعاء لهذه الأداة الإنمائية الرائعة وإنشاء وتكيف وإصلاح المؤسسات التي ستلزم لضمان التوسيع فيها لتصل إلى عشرات ملايين أخرى من الناس.

ونتعهد بأن يجعل من بلداناً مثلاً يقتدى به في هذه الحملة وبأن نسعى إلى ضمان اشتراك نصف الأسر شديدة الفقر في برامج الائتمانات الصغيرة بحلول عام ٢٠٠٥.

وسنطلع القادة الآخرين على التزامنا بهذا الجهد غير العادي للقضاء على الفقر وتمكين الذين يعيشون فيه من الخروج من دائرة، وبالحملة التي استهلت في مؤتمر القمة المعنى بالائتمانات الصغيرة هذا.

وسنشجع رؤساء الدول والحكومات الآخرين على الانضمام إلينا في محاولة بلوغ أهم أهداف زمننا هذا.

المرفق الثالث

الرسالة الموجهة من رئيس مجموعة الـ ٧٧، إلى مؤتمر القمة المعنى بالاتّمامات الصغيرة

بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ التي تنتهي البلدان الـ ١٣٢ الأعضاء فيها إلى ثلاثة من قارات العالم الست وتضم ثلثي سكانه، نقدم تحياتنا إلى جميع المشتركين ونعرب عن تقديرنا المخلص لمنظمي هذا المؤتمر.

لقد أشرفنا على دخول القرن الحادي والعشرين وما يزيد على بليون من سكان العالم مصاب بالفقر. ولكن العالم يملك موارد وثروات يمكن إذا ما وجهت توجيهها صحيحاً أن تقتضي على هذا البلاء. وليس من شأن عبارات التقوى أو الإعلانات النبيلة التخفيف من المحننة التي يعيشها الفقراء. بل ما يلزم هو العمل الفعلي الذي يمكنهم من مساعدة أنفسهم. وهذه هي الخلفية التي تنظر على أساسها إلى مؤتمر القمة بوصفه حدثاً هاماً في المعالجة الجدية لهذا الخطر المتربص بالقرن العشرين.

ونحن، في مجموعة الـ ٧٧، نعتبر أن مؤتمر القمة هذا يوفر بيئة مواتية ستؤدي إلى قيام العديد من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بتطوير هذه المبادرة لتناسب مع سياساتها وبرامجها.

ولن يوجد سلام معقول أبداً ما دام هناك الملايين من المفقراء في العالم، لأن السلام لا يمكن أن يستتب إلا في ظل العدالة. إن العيش في فقر مدعع يجعل الفقير يفقد احترامه لذاته. بل الواقع أن كلنا يفقد احترام الذات في الفقر المدقع. إن القضاء على الفقر يكفل تحقيق البشرية لذاتها.

وفي الاجتماع الوزاري السنوي العشرين لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أشار الوزراء إلى أن الأمم المتحدة سمت عام ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر. وأكد الوزراء أيضاً من جديد التزامهم بالقضاء على الفقر، كما أكدوا على وجوب تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن تنفيذاً تاماً.

وبتحليلنا لمحتوى الفقر في العديد من البلدان ولا سيما أقل البلدان نمواً وأفريقياً، نجد أن غالبية الفقراء من النساء. وكأن هذا لا يكفي، فقد أدت جميع الجهود العالمية لإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد إلى إخراج المزيد من النساء من سوق الوظيفة. ومن هنا أنت عبارة تأثير الفقر.

إن باستطاعة هذا المؤتمر أن يتخذ الخطوات الحاسمة الأولى نحو القضاء على الفقر. إن قصص نجاح بنغلاديش مع تجربة مصرف غرامين تشهد بوضوح على ما يمكن عمله باتباع نهج متواضع. وقد طبق العديد من بلدان مجموعة الـ ٧٧ فلسفة "غرامين" وكانت النتائج متفاوتة. ولكن مما لا شك فيه أن الفقراء أدرى بمصلحتهم. وينبغي أن يهيئ المجتمع الدولي البيئة المناسبة لمساعدة القراء على التحرر من أغلال الفقر.

وبالنهاية عن مجموعة الـ ٧٧، نتمنى مرة أخرى لمؤتمر القمة لا أن يتخلل بالنجاح فحسب بل أن يضع حجر الأساس لإزالة الفقر من على وجه الأرض. إن العالم يصبح مكاناً أفضل لو تم تمكين المرأة ومساعدتها على النهوض بنفسها. إن هذا التمكين يساعد الأسرة والبشرية جموعاً. ويمكن تحقيق ذلك لو قام كل فرد بدوره.

دوري ن. مواكاواغو
السفير والممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧
نيويورك

المرفق الرابع

الرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة إلى مؤتمر القمة المعنى بالاتصالات الصغيرة

يشرفني أن أوجه رسالة إلى مؤتمر القمة المعنى بالاتصالات الصغيرة. إن هذا المؤتمر هو تعبير قوي عن التضامن العالمي مع أفتر أسر العالم ومع أفتر نسائه على وجه الخصوص. وهو فضلاً عن ذلك حدث هام في حربنا المتواصلة للقضاء على الفقر وإنني لأحيي روح الحماس لدى جميع الأفراد الذين كانت لهم يد في تنظيم المؤتمر وضمان نجاحه.

وأهنئ بحرارة دولة رئيسة وزراء بنغلاديش الشريحة حسينة على روح المبادرة التي أظهرتها والدور الديني الذي قامت به كرئيسة مشاركة لمجلس رؤساء الدول والحكومات لهذا المؤتمر.

ويستحق عميق شكرنا أيضاً رؤساء المؤتمر الفخريون الثلاثة: جلالة الملكة صوفيا ملكة إسبانيا، والسيدة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية هيلاري رودام كلينتون، ورئيس وزراء اليابان السابق الدكتور سوموتو هاتا.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرني لرؤساء الدول وكبار المسؤولين الحكوميين، ورئيس البنك الدولي، ورؤساء وممثلي الوكالات الأخرى، وجميع الذين أثبتوا باشتراكهم في هذا الحدث التزامهم بمكافحة الفقر. وأقدم شكري الخاص أيضاً إلى الأستاذ الكبير محمد يونس، مؤسس ومدير مصرف "غرامين" في بنغلاديش والمفكر المعترف له بعد الرؤية في مجال الاتصالات الصغيرة.

وكلنا يعرف أنه إذا ما أردنا أن نعيش في عالم يسوده السلام والاستقرار والأمن، فلا بد من تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكان العالم. ونعلم أيضاً أن التقدم الذي أحرز في هذا المضمار كان متبايناً النتائج. وعلى الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية، ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، لا يزال الحرمان واسع الانتشار. إن ما يزيد على ٦٠ في المائة من سكان العالم يعيش على دولارين أو أقل في اليوم. ويعيش ما يزيد على ١,٣ بليون من السكان في فقر مدقع. وأوجه التفاوت بين الأغنياء والفقراً آخذة في الازدياد داخل البلدان وبينها.

وهذه حالة لا يمكن القبول بها، وإهانة لكرامة الإنسان. وقد اعترف المجتمع الدولي بهذه الحقيقة والتزم، من خلال وسيلة مؤتمرات الأمم المتحدة، بتنفيذ برامج عمل واسعة النطاق لتحسين الأوضاع المعيشية في جميع أنحاء العالم. ومؤتمر القمة المعنى بالاتصالات الصغيرة يواصل الزخم الذي ولدته دورة المؤتمرات هذه، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة.

وقد أعلنت الجمعية العامة مؤخرا، من جانبها، استهلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، الذي يمتد من أول عام ١٩٩٧ إلى نهاية عام ٢٠٠٦، وموضوعه "القضاء على الفقر ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية جماء".

ورحبت الجمعية العامة أيضا بعقد هذا المؤتمر. وفعلت ذلك لسبب وجيه، لأن الائتمانات الصغيرة هي أداة حاسمة لمكافحة الفقر واستثمار حكيم في رأس المال البشري. فعندما يحصل أفراد الناس على قروض ائتمانية، ولا سيما النساء منهم، فإنهم يصبحون عناصر اقتصادية فاعلة وتصبح لديهم بذلك قدرة مزدوجة، لا على تحسين حياتهم فحسب بل وحياة أسرهم ومجتمعاتهم وأوطانهم ومجتمع الأمم، بفضل ما لتحسين حياتهم من أثر مضاعف.

والواقع أن هناك دليلا متزايدا وقويا على مقدار ما يمكن أن يحققه القراء إذا ما أتيحت لهم فرصة عادلة للوصول إلى الخدمات المالية والإنسانية. وقد ثبت أن تمويل المشاريع الصغيرة هو أداة رائعة في انتشال القراء من محنتهم، وإن لم يكن الدواء الشافي لجميع العلل. لذلك أؤيد دون تحفظ هدف هذا المؤتمر لشمول ١٠٠ مليون من أفق الأسر المعيشية في العالم بحلول عام ٢٠٠٥.

إن القراء ليسوا مشكلة يتبعين التغلب عليها، بل إنهم قوة حيوية يجب تحرير طاقتها الإنتاجية من الأغلال. ويوفر هذا المؤتمر الرؤية كما يوفر الوسيلة العملية للمساعدة في تحقيق هذا الهدف. ويمكنكم في كفاحنا المشترك هذا التعويل على دعمي الشخصي وعلى الدعم من منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولكن مني خالص التمنيات بال توفيق في التوصل بهذه المداولات العظيمة الأهمية إلى النتائج المرجوة.
